

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9361

الثلاثاء، 27 حزيران/يونيه 2023، الساعة 10/25

نيويورك

الرئيس	السيدة نسبية	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبزيا
	إكوادور	السيد بريس لوسي
	ألبانيا	السيد خوجة
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفل
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أوسي - مينساه
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكسلي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-18461 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/25.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لفلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في ذلك الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ والسيد جيمس زغبى، رئيس المعهد العربي الأمريكي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد وينسلاند.

السيد وينسلاند (تكلم بالإنكليزية): أخصص إحاطتي الدورية عن الحالة في الشرق الأوسط للتقرير السادس والعشرين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016). يغطي التقرير الخطي للأمين العام، الذي تلقاه أعضاء المجلس بالفعل، الفترة من 14 آذار/مارس إلى 14 حزيران/يونيه.

وأود بداية أن أقول إننا مررنا بأسبوعين مريرين منذ 14 حزيران/يونيه. فقد شهدنا منذ تقديم التقرير الخطي تصاعدا مقلقا في أعمال العنف في شمال الضفة الغربية المحتلة ووسطها، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا الفلسطينيين والإسرائيليين. واستمرت العمليات العسكرية - بما فيها الضربات الجوية في الضفة الغربية - والاشتباكات والهجمات والمستويات العالية جدا من العنف المتصل بالمستوطنين

واحتدمت بشكل كبير، إلى جانب استخدام الفلسطينيين لأسلحة أكثر تطورا، بما فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والصواريخ التي أطلقت باتجاه إسرائيل. وما لم تُتخذ خطوات حاسمة الآن لكبح جماح العنف، فهناك خطر كبير بأن يزداد تدهور الأحداث.

ويأتي العنف المتصاعد على خلفية التطورات المقلقة للغاية المتصلة بالمستوطنات التي تغير الديناميات الهشة بالفعل على الأرض، فضلا عن التدهور المزعج في العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وفي ذلك الصدد، أرحب بالمكالمات الهاتفية التي جرت اليوم بين الرئيس إسحاق هرتسوغ والرئيس محمود عباس وبين وزير الدفاع يوآف غالانت وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ بمناسبة عيد الأضحى، والتي أدان فيها المسؤولان الإسرائيليان، وفقا للتصريحات الإسرائيلية لوسائل الإعلام، الهجمات التي شنها المستوطنون في الضفة الغربية وأكدوا التزامهما بمحاسبة مرتكبيها.

وفي 19 حزيران/يونيه، أدت عملية عسكرية إسرائيلية في مخيم جنين للاجئين، في المنطقة ألفت من الضفة الغربية المحتلة، إلى تبادل كثيف لإطلاق النار. وأصيبت مركبة تابعة لقوات الأمن الإسرائيلية بجهاز متفجر فلسطيني يدوي الصنع، مما أدى إلى إصابة ثمانية من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية. وأعلنت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين مسؤوليتها عن الهجوم. ووفقا لجيش الدفاع الإسرائيلي، شنت طائرات الهليكوبتر العسكرية غارات جوية، هي الأولى في الضفة الغربية منذ الانتفاضة الثانية، لتسهيل إخراج الأفراد العسكريين والمركبات المعطلة. وعلى مدار اليوم، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية سبعة فلسطينيين، من بينهم طفلان، وجرح 90 آخرون.

وفي 20 حزيران/يونيه، أطلق فلسطينيان النار باتجاه أربعة مدنيين إسرائيليين، من بينهم طفلان، مما أدى إلى مقتلهم وإصابة أربعة آخرين بجروح في محطة وقود بالقرب من مستوطنة إيلاي، شمال رام الله. وأطلق مدني إسرائيلي النار على أحد منفذي الهجوم وقتله في مكان الحادث، بينما قتلت القوات الإسرائيلية الآخر في وقت لاحق بالقرب من

وفي خضم هذه التطورات، أطلق مسلحون فلسطينيون النار ليلة 21 حزيران/يونيه على حاجز الجلمة شمال جنين. وفي وقت لاحق، أطلقت طائرة إسرائيلية مسيرة قذيفة على سيارتهم، مما أسفر عن مقتل ثلاثة فلسطينيين، أحدهم طفل. وقال الجيش الإسرائيلي إن الثلاثة مسؤولون عن عدد من هجمات إطلاق النار في الضفة الغربية. وادعت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية فيما بعد أن اثنين منهم أعضاء فيها، وأعلنت كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح أن الثالث عضو فيها.

وفي 26 حزيران/يونيه، حاول فلسطينيون من ما يسمى بكتائب العياش إطلاق صاروخين من منطقة جنين باتجاه إسرائيل. ولم يصل كلاهما إلى الهدف وسقطا في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولم يبلغ عن وقوع أضرار أو إصابات.

وتباينت ردود فعل المسؤولين على الحوادث العديدة، إذ رفض البعض العنف وأدان الاقتصاص غير قانوني، بينما أدلى آخرون ببيانات مثيرة للقلق الشديد وتحريضية. وفي 24 حزيران/يونيه، أصدر رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي ورئيس وكالة الأمن الإسرائيلية ومفوض الشرطة الإسرائيلية بيانا مشتركا أدانوا فيه هجمات المستوطنين، التي وصفوها بالإرهاب القومي، وتعهدوا باتخاذ خطوات لمكافحةها. وتشمل هذه الخطوات زيادة وجود القوات، وتصعيد الاعتقالات، وتوسيع استخدام الاعتقال الإداري ضد الأفراد المشاركين في مثل هذه الهجمات.

وفي 23 حزيران/يونيه، زار وزير إسرائيلي وعضو في مجلس الوزراء بؤرة استيطانية متقدمة غير قانونية ودعا المستوطنين إلى "التوجه بسرعة إلى قمم التلال" وإنشاء بؤر أمامية إضافية، وهي أيضا غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي. كما دعا إلى حملة عسكرية واسعة النطاق في الضفة الغربية، وحث قوات الأمن الإسرائيلية على "تفجير المباني [و] اغتيال الإرهابيين، ليس واحدا أو اثنين، ولكن العشرات، أو المئات، أو إذا لزم الأمر، الآلاف".

طوباس. وزعمت حماس أن المهاجمين أعضاء فيها وقالت إن الهجوم كان "ردا طبيعيا" على عملية قوات الأمن الإسرائيلية في جنين.

وفي الفترة من ليلة 20 حزيران/يونيه إلى 25 حزيران/يونيه، ارتكب المستوطنون الإسرائيليون 28 هجوما عنيفا ضد القرى الفلسطينية في شمال ووسط الضفة الغربية المحتلة. وإجمالا، قتل فلسطيني واحد وأصيب 54 آخرون بجروح، 37 على يد قوات الأمن الإسرائيلية، و 16 على يد مستوطنين، وواحد على يد عميل مجهول، في حين أصيب أربعة مستوطنين أو مدنيين إسرائيليين آخرين وأحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية على يد فلسطينيين. واتبعت الهجمات نمطا مماثلا، حيث أضرمت أعداد كبيرة من المستوطنين، العديد منهم مسلحون، وفي بعض الحالات برفقة قوات الأمن الإسرائيلية، النار في عشرات المنازل والمركبات والحقول التي يملكها الفلسطينيون، تلتها مواجهات أدت في كثير من الحالات إلى وقوع إصابات. وفي بعض الحالات، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط على الفلسطينيين.

وفي 20 حزيران/يونيه أيضا، في اللبان الشرقية، استهدف مستوطن مُقتل للحرائق محطة وقود وثلاثة فلسطينيين، من بينهم طفل، مما أدى إلى إصابتهم بجروح.

وفي يوم 21 حزيران/يونيو، هاجم أكثر من 300 مستوطن إسرائيلي مرة أخرى قرية ترمسعيا الفلسطينية، شمال غرب رام الله. وفي المواجهات التي تلت ذلك، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني وقتلته، وأصيب ثمانية آخرون بالذخيرة الحية. واستمر هياج المستوطنين في ذلك المساء في عوريف، جنوب نابلس، حيث هاجم مئات المستوطنين الإسرائيليين الفلسطينيين وممتلكاتهم وغيرها من المباني، بما في ذلك مدرسة ومسجد.

وخلال الأيام التالية، هاجم المستوطنون قرى تقع بين نابلس ورام الله، بما فيها جالود وسنجل ودير دبان وأم صفا والمغير، ومرة أخرى ترمسعيا. وحتى الآن، قالت الشرطة الإسرائيلية إن 11 إسرائيليا اعتقلوا، من بينهم اثنان من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي وهما خارج الخدمة، فيما يتعلق بالهجمات المختلفة.

يونيه هناك وفي أعقاب إعلان مكتب رئيس الوزراء أن رد إسرائيل على الإرهاب هو ضربه بقوة وبناء بلدنا. وتفيد التقارير بأن الخطط المقدمة تشمل تسوية أوضاع ثلاث بؤر استيطانية متاخمة لإيلاي بأثر رجعي. وفيما يتعلق بالتطورات الهامة الأخرى، أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في 16 حزيران/يونيه أنها استأنفت تقديم خدماتها إلى اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية بعد ما يقرب من أربعة أشهر من التوقف بسبب نزاع في العمل مع اتحاد موظفي الضفة الغربية وإضراب. ومنذ ذلك الحين، استؤنفت عمليات الأونروا في الضفة الغربية، بما في ذلك 42 عيادة صحية و 90 مدرسة لأكثر من 40 000 طفلاً.

أنتقل الآن إلى عدة ملاحظات تتعلق بتنفيذ أحكام القرار 2334 (2016) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد دوامة العنف التي نشهدها في الضفة الغربية المحتلة. وأدين جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب، التي تؤدي إلى تفاقم انعدام الثقة وتقويض الحل السلمي للنزاع. ولا بد من وقف أعمال العنف ومن محاسبة جميع الجناة. ومما يثير جزعي بشكل خاص المستويات القصوى لعنف المستوطنين، بما في ذلك الأعداد الكبيرة من المستوطنين، وكثير منهم مسلحون، الذين يهاجمون القرى الفلسطينية بشكل منهجي وبروعون المجتمعات المحلية، وأحياناً على مقربة من قوات الأمن الإسرائيلية. وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بحماية الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة وبضمان إجراء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة وشفافة في جميع أعمال العنف.

وأكرر تأكيد أنه يجب على قوات الأمن أن تتحلّى بأقصى درجات ضبط النفس وتستخدم القوة بشكل متناسب، وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يتعذر تفاديها تماماً من أجل حماية الأرواح، ويجب أن تجري تحقيقات شاملة ومستقلة ونزيهة وفورية في جميع حالات الاستخدام المفرط المحتمل للقوة. ويجب ألا يكون الأطفال على وجه الخصوص أهدافاً للعنف، ويجب ألا يُستخدموا أبداً أو يعرضوا للذى. إنني أدين

وفي وقت لاحق، رفض رئيس الوزراء نتتياهو دعوة الوزير لإقامة بؤر استيطانية غير مصرح بها في جلسة لمجلس الوزراء، حيث قال: "الدعوات للاستيلاء على الأراضي بشكل غير قانوني وأعمال الاستيلاء على الأراضي بشكل غير قانوني غير مقبولة" وأن السلطات الإسرائيلية ستعمل على وقفها، مع تعزيز التوسع الاستيطاني في المواقع المعتمدة. وفي الوقت نفسه، احتفلت الفصائل الفلسطينية، بما فيها حماس والجهد الإسلامي في فلسطين، بهجوم 20 حزيران/يونيه ضد المدنيين الإسرائيليين باعتباره "عملاً بطولياً" ودعت إلى شن هجمات إضافية.

وحدثت عدة تطورات مثيرة للقلق تتعلق بالتوسع الاستيطاني الإسرائيلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي 18 حزيران/يونيه، وافقت الحكومة الإسرائيلية على إدخال تعديلات هامة على إجراءات تخطيط المستوطنات الإسرائيلية يمكن أن تعجل بالمضي قدماً في خطط المستوطنات الإسرائيلية. وتلغى التعديلات، من بين أمور أخرى، شرط موافقة وزير الدفاع على مراحل التخطيط المؤقتة للاستيطان، وتفوض سلطة الوزير في هذا الصدد إلى الوزير الإضافي في وزارة الدفاع، حالياً بتسليل سموتريتش.

ورداً على هذا القرار، أعلن الأمين العام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشبخ في تغريدة على منصة تويتر أن السلطة الفلسطينية لن تشارك في الاجتماع الذي طال انتظاره للجنة الاقتصادية المشتركة المقرر عقده في 19 يونيو. وكان من المتوقع أن يكون الاجتماع فرصة هامة للطرفين لمناقشة الخطوات العاجلة لتحسين علاقاتهما الاقتصادية والوفاء بالالتزامات القائمة. وبالمثل، تم تأجيل خطط عقد اجتماع وزاري لمنندى النقب في وقت لاحق من هذا الصيف، والذي سيستضيفه المغرب.

وفي 26 حزيران/يونيو، أفادت التقارير بأن لجنة التخطيط العليا التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية قدمت خططا لبناء أكثر من 500 وحدة سكنية في المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة جيم. وأضيف نحو 750 وحدة بالقرب من إيلاي إلى الخطة بعد هجوم 20 حزيران/

المسار الكارثي الحالي. ويجب أن نعمل بشكل عاجل وجماعي لوقف العنف. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان إعادة الأطراف إلى مسار يعالج المسائل السياسية التي تحرك الديناميات الحالية كي يتسنى بدء عملية حل القضايا الأساسية. إن التوسع المتزايد للاحتلال والاستيطان، وارتفاع مستويات العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، والأهم من ذلك، عدم وجود أفق سياسي، تؤدي بسرعة إلى تآكل الأمل في صفوف الفلسطينيين والإسرائيليين، ولا سيما الشباب، في إمكانية التوصل إلى حل للنزاع. وأحث جميع القادة على التريث وإعادة التفكير في الخيارات. والخيار واضح - إما أن نستمر في دوامة العنف والاستنزاف، مما يؤدي إلى فراغ سياسي، أو أن نتجه نحو حوار بناء مرتبط بإجراءات ملموسة يمكن أن توجد الأمل والأفق السياسي.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بمساعدة تلك الجهود، وبدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في حل النزاع وإنهاء الاحتلال من خلال تحقيق حل قائم على وجود دولتين، تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية.

الرئيسة: أشكر السيد وينسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد زغبى.

السيد زغبى (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة والفرصة التي أتحتموها لي لمخاطبة جميع أعضاء مجلس الأمن اليوم بشأن حالة حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي.

تخبرني عمليات التصويت المسجل في الجمعية العامة أن معظم حكومات الدول الأعضاء تدرك حجم هذا الشاغل ومدى إلحاحه، ولكن الكثير منها يشعر بالافتقار إلى القدرة على إنهاء مظالم الاحتلال. وفي الوقت نفسه، فإن من لديها القدرة على الدفاع عن الحقوق الفلسطينية إما تدلي ببيانات الإعراب عن القلق أو تتخذ خطوات تمكّن في الواقع استمرار هذا الكابوس.

لقد دُعيت منذ ما يقرب من خمسة عقود لمخاطبة منتدى للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ذاتها. وأشارت إلى الشواغل المتعلقة بالعقاب

بشدة أي بيانات تحريضية واستفزازية من المسؤولين من كلا الجانبين تزيد من تأجيج الحالة المتفجرة على أرض الواقع.

وما زلت أشعر بقلق عميق إزاء التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الذي يُوّجج العنف ويعوق وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم ومواردهم، ويعيد تشكيل جغرافية الضفة الغربية المحتلة ويهدد قدرة الدولة الفلسطينية المقبلة على البقاء. وفي ذلك الصدد، ألاحظ بجزع القرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل مؤخراً وقد يعجل بالتوسع في المنطقة جيم. وأدعو حكومة إسرائيل إلى الكف فوراً عن المضي قدماً في جميع الأنشطة الاستيطانية، ووضع حد لعمليات هدم الممتلكات المملوكة للفلسطينيين، ومنع احتمال تهجير الفلسطينيين وطردهم، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. أحث إسرائيل على الموافقة على الخطط التي يمكن أن تمكن المجتمعات الفلسطينية في المنطقة جيم والقدس الشرقية من البناء بشكل قانوني وتلبية احتياجاتها الإنمائية.

في الختام، أشدد على أن سرعة وشدة التدهور الأمني الذي نشهده على أرض الواقع أمران بالغان في الخطورة. إن الأحداث التي تتكشف فصولها تشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الأوسع نطاقاً وتقوض السلطة الفلسطينية. وفي حين أن وقف إطلاق النار الذي أعقب التصعيد في غزة في أيار/مايو قد صمد، فإن هناك خطراً دائماً من أن تمتد الأحداث في الضفة الغربية إلى غزة.

وبالمثل، فإن التحديات المالية والمؤسسية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، والتي تفاقت بسبب نقص التمويل، بما في ذلك تمويل وكالات الأمم المتحدة، مما يؤثر على تقديم الخدمات الأساسية الحيوية، لا تزال مثيرة للقلق وقد تزيد من تفاقم تدهور الحالة على أرض الواقع. وينبغي ألا يكون هناك شك في أنه لن تتمكن السلطة الفلسطينية ولا الأمم المتحدة من تقديم المساعدة الإنسانية إذا لم يقم المانحون بزيادة الدعم المالي على وجه السرعة.

في الأيام والأسابيع الأخيرة، ظلت الأمم المتحدة على اتصال وثيق مع جميع الأطراف للمساعدة على استعادة الهدوء النسبي وتغيير

الجماعي الذي يخضع له السكان المدنيون وعمليات هدم المنازل الواسعة النطاق والاحتجاز المطول بدون توجيه اتهامات والتعذيب ومصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني. وقد اخترت أن أظهر الوجه الإنساني للضحايا بدلا من أن أعرض محض أرقام. وقد فعلت ذلك لأنه بينما كان ضحايا العنف الإسرائيليون معروفين، كان الفلسطينيون يجردون من إنسانيتهم ويعاملون معاملة الأشياء. فلم تكن العدالة لتتحقق بإحصاء أعداد الرجال اللذين أُجبروا، بينما كانت أيديهم مقيدة خلف ظهورهم وأعينهم معصوبة، على الجلوس في ساحة القرية على أرض باردة طوال الليل أو تحت أشعة الشمس المباشرة خلال ساعات النهار؛ بل كان يجب التعريف بهم وإدراك تأثير ما تعرضوا له من إذلال وإساءة على أسرهم. وماذا عن آلاف الأسر التي أُعطيت مهلة مقدارها ساعة لحزم متعلقاتها قبل أن تأتي الجرافات لهدم منازلها لإنشاء ما يسمى بالممر الآمن أو تلك الأسر التي استيقظت في منتصف الليل على إثر اقتحام قوات الاحتلال لمنازلها ونهبها لها وتصويرها إياها من أجل رسم خريطة للحلحلي أو المزارع الذي وقف عاجزا يشهد هدم بساتينه التي يبلغ عمرها 100 عام لإفساح المجال لإنشاء منطقة أمنية؟ فهناك أناس حقيقيون وراء كل حادثة من تلك الحوادث انقلبت حياتهم رأسا على عقب وأصبح مستقبلهم قاتما وأصيب أسرهم بالصدمة والغضب. ومن المفجع أن تلك الفظائع لا تزال تتشكل الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون اليوم.

إن الجمعية العامة تتكلم سنويا عن تلك الانتهاكات للحقوق. بيد أن قرارات الجمعية تتعرض للتجاهل؛ وتتعرض اللجان التي تنشئها الدول الأعضاء ومراقبو حقوق الإنسان الذين توكلهم للتبديد والشيطنة. وعندما يعد الفلسطينيون قضية لعرضها على المحكمة الجنائية الدولية، فإنهم يواجهون تهديدات برفض عقوبات. ومع ذلك، لا يزال من المهم أن نلاحظ أن تلك الانتهاكات ترتكب يوميا وتؤثر على حياة الملايين من الأشخاص الحقيقيين ومستقبلهم. ولا بد أن تُسمع أصواتهم وتُحمى حقوقهم.

وثمة من استنكر في بلدي قرارات الأمم المتحدة بشأن الحقوق الفلسطينية. فهم يهتمون الأمم المتحدة باستهداف إسرائيل بالانتقاد ويوحدون بوجود هوس مرضي بإسرائيل. وتلك تهمة باطلة تنفي

الإنسانية عن الفلسطينيين. ففي المقام الأول، تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية خاصة تجاه إسرائيل وفلسطين. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي قبلت عضويتها بشروط تلزمها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي اعتمدت قبل قبول عضويتها.

ومنذ ذلك الحين، لا سيما بعد حرب عام 1967، انتهكت إسرائيل مجموعة من القوانين والاتفاقيات وأفلتت من العقاب. وليست إسرائيل من يتعرض للانتقاد، بل إن إسرائيل هي التي يميزها البعض في بلدي ويعفيها من المساءلة عن سلوكها.

وتبعث الاختلالات التي ترتبت عن ذلك على القلق. ومن النتائج العرضية لذلك الاستحقاق والإفلات من العقاب الثقافة السياسية المتطرفة في إسرائيل اليوم. وتُظهر بيانات استقصاءات الآراء أن غالبية الإسرائيليين لا ينظرون إلى الفلسطينيين على أنهم بشر مساوون لهم يستحقون حماية حقوقهم، فضلا عن الأكثرية التي تؤيد ضم الأراضي المحتلة وطرد الفلسطينيين الذين يعيشون فيها.

وفي الوقت نفسه، دعونا نفكر في تأثير ذلك على الشعب الفلسطيني وثقافته السياسية. فلتفكروا في الفلسطينيين المضطرين إلى الانتظار لساعات عند نقطة تفتيش للوصول إلى محل عملهم أو العودة إلى منزلهم أو زيارة صديق للعائلة في قرية مجاورة، مع العلم أنهم قد يتعرضوا عقب ذلك الانتظار للإذلال على يد جندي مدجج بالسلاح يبلغ من العمر 19 عاما، أو الطفل الذي يشهد والده يعامل على هذا النحو فضلا عن الخوف الذي تعيشه أسر الأطفال الصغار أو المحتجزين البالغين.

وبالنظر إلى ذلك الكابوس المؤلم الذي حل بملايين الفلسطينيين على مدى السنوات الـ 56 الماضية، هل من المستغرب أن يُظهر استقصاء حديث للآراء أن غالبية الفلسطينيين يرفضون أن تتولى أمورهم قيادة معتدلة وأنهم يأسوا من التغيير السلمي ويفضلون الآن الكفاح المسلح؟ وقد نجم ذلك التشوه المأساوي في الثقافة السياسية الفلسطينية عن الوحشية المستمرة للاحتلال.

ومن المهم أيضا أن نعي تأثير قسوة الاحتلال على العالم العربي. ففي حين وجدت استقصاءات الآراء التي أجريناها قبل أربع سنوات

على أفكاره الثاقبة. ونشاطهم قلقهم إزاء العنف في الضفة الغربية، ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء التصعيد الذي شهدناه هذا العام.

لقد روينا الهجوم الإرهابي الوحشي الذي وقع في 21 حزيران/يونيه على إسرائيليين بالقرب من إيلي في الضفة الغربية، والذي أسفر عن مقتل أربعة أشخاص وجرح عدة أشخاص آخرين. وندين الهجوم بأشد العبارات، ونتقدم بأحر تعازينا لأسر القتلى، ونتمنى للجرحي الشفاء العاجل. وندين أيضا الهجمات التي شنها المستوطنون المتطرفون مؤخرا على المدنيين الفلسطينيين، والتي أسفرت عن مقتل شخص وإصابات وإلحاق أضرار جسيمة بالمتلكات. ونتقدم بتعازينا لأسر المتضررين، وأكدنا لحكومة إسرائيل أهمية المساءلة الكاملة عن أعمال العنف تلك ومحاكمتهم. وكما اعترفت قيادة أجهزة الأمن الإسرائيلية، من الحيوي لقيادة المجتمعات المحلية أن يدينوا تلك الأعمال علنا، وأن يسهموا في الجهود الرامية إلى منعها.

ويساورنا القلق أيضا إزاء أثر ذلك العنف على مواطني الولايات المتحدة الذين وقعوا ضحايا لأعمال إرهابية عبثية هذا العام، وأعمال العنف مؤخرا في قرية ترمسعيا في الضفة الغربية، حيث يشكل مواطنو الولايات المتحدة، بمن فيهم الأمريكيون، غالبية السكان. ونشارك بنشاط مع حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية لضمان رفاه مواطنينا وتوفير تدابير متساوية للعدالة والأمن لجميع المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين المتضررين من ذلك العنف.

شعرنا أيضا بقلق عميق إزاء إعلان إسرائيل مؤخرا أنها ستمضي قدما في أكثر من 5 000 وحدة استيطانية، فضلا عن التقارير التي تفيد بإدخال تغييرات على نظام إدارة المستوطنات الإسرائيلي بهدف التعجيل بتخطيط المستوطنات والموافقة عليها.

وللمضي قدما، سيكون من الضروري لكل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية اتخاذ خطوات إضافية لتهدئة التوترات. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات من جانب واحد، بما في ذلك النشاط الاستيطاني، وعمليات الإخلاء وهدم منازل الفلسطينيين، والإرهاب، والتحرير على العنف، وكلها عوامل لا تؤدي إلا إلى زيادة

أن أغلبية كبيرة في معظم الدول العربية تفضل استكشاف سبل تحقيق السلام مع إسرائيل، قائلة إن ذلك قد يُحيد سلوك إسرائيل ويوقف العنف، تشير استقصاءات الآراء الأخيرة إلى أن الأمل قد تضاعف قطعا.

وإذا كان هدفنا هو فتح آفاق السلام من جديد، فيجب أن ينصب تركيزنا على كف يد المحتل والدفاع عن ضحايا الوحشية. وفي الوقت الراهن، يلزم اتخاذ إجراءات ملموسة للمساعدة في إطلاق سراح الأطفال المسجونين والمحتجزين ومن يعيشون تحت تهديد عمليات الهدم وانتزاع الأراضي والتوسع الاستيطاني. ويجب الدفاع عن حقوق الفلسطينيين، فهم ليسوا أبناء إله أقل مرتبة. ولا تقل حياتهم ومستقبلهم أهمية عن حياة ومستقبل أي شعب آخر على وجه الأرض.

وهناك إجراءات يمكن أن تحدث تغييرا إذا ما اتخذت. فيمكن لأعضاء المجلس أن يطعنوا بشكل جماعي في حالات استخدام حق النقض في مجلس الأمن، حيث يمكن لحكومات فرادى الدول الأعضاء أن تتخذ مبادرات ملموسة لدعم حق الفلسطينيين في طلب حكم من المحكمة الجنائية الدولية أو يمكنها أن تنفذ تدابير محددة لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها لحقوق الإنسان. ويجب أن تعلم إسرائيل أن هناك خطوطا حمراء يسفر تجاوزها عن عواقب. ولا بد أن يعلم الفلسطينيون أنهم ليسوا وحدهم، وأن الحل لا يكمن في العنف. وستسهم الأفعال، لا الأقوال، في استعادة الفلسطينيين للأمل وإنهاء شعور إسرائيل بقدرتها على الإفلات من العقاب وتمكين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يسعون إلى إيجاد مستقبل يسوده السلام. فلا يمكن أن يظهر أفق سياسي وتبدأ مفاوضات مجدية إلا بعد أن يغير الدينامية السياسية ونساعد في معالجة التشوهات السياسية التي أصابت كلا المجتمعين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد زغبى على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر

المنسق الخاص وينسلاند على إحاطته، وكذلك السيد جيمس زغبى

منذ بداية العام، شهدنا مرارا اندلاع أعمال عنف منتظمة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك على طول سواحل إسرائيل الحدودية. وفي الشهرين الماضيين وحدهما، سقط أكثر من 100 شخص، من بينهم مواطنون روسي وأفراد من أسرته، ضحايا لهذا التصعيد. وأسفرت الغارة الأخيرة التي شنتها قوات الدفاع الإسرائيلية في جنين في 19 حزيران/يونيه، والتي قتل فيها سبعة فلسطينيين، عن مذابح واشتباكات بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين، أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين من كلا الجانبين.

وعلى خلفية النشاط العنيف في الأرض الفلسطينية المحتلة، استمرت جهود السلطات الإسرائيلية بلا هوادة لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وإضفاء الشرعية عليها. وفي أيار/مايو، تمت الموافقة على خطط لبناء أكثر من 600 وحدة سكنية في مستوطنات في الضفة الغربية، في حين افتتح رسميا منفذ للإسرائيليين إلى بؤرة حومش الاستيطانية، التي كان قد تم إخلؤها في عام 2005. وفي هذا الشهر، قررت الحكومة الإسرائيلية تخفيف الإجراءات البيروقراطية اللازمة للموافقة على بناء وتطوير أكثر من 4 500 وحدة سكنية في الضفة الغربية، وهو ما يعد انتهاكا للقانون الدولي. ولا يزال هدم منازل الفلسطينيين مستمرا أيضا، حيث تم إجلاء حوالي 200 شخص، من بينهم 80 طفلا، في أيار/مايو وحده، وتدمير أكثر من 30 مبنى ومدرسة مموّلة من المانحين في بيت لحم. إن الاستقراوات والانتهاكات المنتظمة للوضع القائم في الأماكن المقدسة في القدس تبعث على القلق بشكل خاص. وعلى وجه الخصوص، قام إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي الإسرائيلي، مرة أخرى بمسيرة إلى مجمع المسجد الأقصى، في حين عقد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اجتماعا خارجيا في موقع الحفريات الأثرية في الحرم القدسي/جبل الهيكل.

وفي غياب أي احتمالات لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن استمرار تدهور الحالة في منطقة النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي لا يمكن إلا أن تكون مدعاة للقلق. إن العنف المتكرر في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالتراصف مع إضعاف الإطار القانوني

تأجيج الحالة. كانت هناك لحظات خلال الأسبوع الماضي تساهل فيها بعض الناس عما إذا كان هذا المستقبل ممكنا. وحذر أشخاص آخرون من أننا نشهد تصعيدا للعنف لم نشهده منذ أكثر من 20 عاما. أنا أفهم أسباب تشاؤمهم. ويجب أن يكون العنف الذي وقع في الأسبوع الماضي بمثابة دعوة للعمل لنا جميعا في المجلس لمضاعفة جهودنا نحو السلام. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية لتعزيز الخطوات الرامية إلى خفض حدة التوتر واستعادة الثقة، الأمر الذي يمكن أن يهيئ الظروف لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

أخيرا، بينما نرحب بإنهاء إضراب اتحاد موظفي الضفة الغربية التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الذي عطل الخدمات المقدمة لبعض أكثر الفئات ضعفا، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار الأزمة المالية التي تواجهها الأونروا، لا سيما وأن الفلسطينيين يواجهون احتمال تزايد انعدام الأمن الغذائي، من بين الاحتياجات الإنسانية الأخرى. ويجب على الجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا أن يفكروا بشكل عاجل في تزويد الأونروا بدعم مالي أكبر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود شكر السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته المتعلقة بتنفيذ القرار 2334 (2016)، بشأن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. لقد استمعنا باهتمام شديد إلى الإحاطة التي قدمها السيد جيمس زغبي، رئيس المعهد العربي الأمريكي. واستمعنا بقلق إلى تقييم السيد وينسلاند فيما يتعلق بالمناخ المضطرب في الضفة الغربية حيث تكثف إسرائيل خطواتها الأحادية الجانب لخلق حقائق لا رجعة فيها على أرض الواقع، وذلك أساسا من خلال بناء المستوطنات غير القانونية مع الاستمرار في الطرد القسري للفلسطينيين، وتدمير منازلهم ومصادرة ممتلكاتهم، إلى جانب قرارات القيادة الإسرائيلية بإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية في الأرض المحتلة.

الرئيسية في الشرق الأوسط فيما يتعلق بالتسوية في الشرق الأوسط، بما في ذلك ما يتعلق بالتغلب على الانقسام الفلسطيني الداخلي ثم المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف الحوار الفلسطيني - الإسرائيلي المباشر بشأن مجموعة من قضايا الوضع النهائي.

السيد بريس لوسي (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر المنسق الخاص تور وينسلاند على إحاطته هذا الصباح. كما أشكر الأمانة العامة على التقرير المتعلق بتنفيذ القرار 2334 (2016). وتؤكد إكوادور مجددا دعمها لعمل المنسق الخاص، الذي تتزايد أهميته في بيئة تزداد صعوبة. ونشكر أيضا السيد جيمس زغبي على إحاطته، التي استمعنا إليها باهتمام.

ويسرنا أن المجلس قد استمع قبل بضعة دقائق، من خلال رئيسه، إلى صوت توافقه في الرأي وقدم معلومات عن المشاورات التي أجريت يوم الجمعة الماضي بشأن المسألة التي تأتي بنا إلى هنا اليوم. والتقرير الخطي الذي تلقيناه عن التطورات التي تغطي الفترة حتى 14 حزيران/يونيه يبعث على القلق، والعديد من الحقائق المذكورة فيه سبق طرحها بالفعل في هذه القاعة. بل إن أحداث الأيام الـ 10 الماضية أكثر إثارة للأسف لأنها توضح أن الحذر وضبط النفس والحس السليم قد تجاوزتها الخطب التحريضية والقرارات الانفرادية والعنف والإرهاب الطائشين.

وتدين إكوادور بشدة العنف بجميع أنواعه ضد المدنيين وأي عمل إرهابي، أيا كان مصدره. كما ندين تجريد الإرهاب، الذي لا يمكن التسامح معه. وفي الوقت نفسه، نتضامن مع الضحايا، الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ويجب تقديم المسؤولين عن تلك الأعمال البغيضة إلى العدالة ومحاسبتهم على ما فعلوه. ونكرر دعوتنا للطرفين إلى احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبدأي التمييز والتناسب، فضلا عن التزامهما بحماية المدنيين.

وقبل أربعة أشهر، أعرب المجلس في بيانه الرئاسي S/PRST/2023/1 عن بالغ قلقه واستيائه إزاء إعلان إسرائيل أنها ستواصل بناء المستوطنات وتوسيعها وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية. وأكد البيان الرئاسي من جديد أيضا أن الأنشطة

الدولي للتسوية نتيجة للإجراءات الأحادية التي يتخذها الإسرائيليون، يذكركم بخطر استمرار الفراغ في عملية التفاوض. ولا بد من الاعتراف بأن الوضع سيظل متجرا ما دامت الأطراف تخفق في التوصل إلى اتفاقات تحظى بقبول متبادل بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، استنادا إلى الإطار القانوني الدولي المعترف به عالميا للتوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط وإلى حل قائم على وجود دولتين، وهو ما نؤيده باستمرار.

وقد شهدنا مؤخرا بعض التطورات الإيجابية في منطقة الشرق الأوسط. وإزاء تلك الخلفية، من المؤسف أن مسألة التسوية في الشرق الأوسط، ولا سيما جانبها الفلسطيني، ما زالت متخلفة عن الركب في تلك العمليات. لقد وصلت الدبلوماسية الجماعية المتعلقة بتسوية فلسطينية - إسرائيلية إلى طريق مسدود، عمليا. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى القرار الأحادي الجانب الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بتجميد أنشطة المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، فإن المبادرة التي طرحها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عندما ترأس مناقشة المجلس بشأن الشرق الأوسط (انظر S/PV.9309)، والتي يمكن بموجبها عقد اجتماع تشاوري بين روسيا وجامعة الدول العربية ومجموعة من بلدان المنطقة التي تشارك بنشاط في هذه المسألة، تظل ذات أهمية وفي محلها.

ونود أن نوضح على الفور أن اقتراحنا لا يرمي إلى إنشاء أشكال أو هياكل جديدة. والهدف منه هو تأكيد وإعطاء زخم لتنفيذ القرارات الدولية السابقة في المنطقة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، ومبادئ مدريد، بما في ذلك الأرض مقابل السلام، والحل القائم على وجود دولتين، حيث تتعايش فلسطين وإسرائيل في سلام وأمن. وروسيا ملتزمة بإقامة دولة فلسطينية داخل حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وموقفنا ثابت ولن يخضع لأي تغييرات انتهازية. ونعتقد أن شروعا في إجراء هذه المناقشة يمكن أن يساعد على تحقيق التزام بين نهج وجهود الأطراف الفاعلة

السيد أوسي - منساه (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر للسيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية الشرق الأوسط، على إحاطته وللسيد جيمس زغبي، رئيس المعهد العربي الأمريكي، على منظوره بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

ونلاحظ تشديد المنسق الخاص على التدابير التفصيلية المتخذة لاستعادة الهدوء في المنطقة. نرحب أيضا بالأدوار التي اضطلعت بها الحكومات الصديقة مؤخرا لنزع فتيل التوتر في المنطقة وتحقيق استقرار الحالة في الميدان وتشجيع الحوار والمفاوضات المباشرة بين كبار الشخصيات السياسية من كلا الجانبين لإيجاد حل سياسي للنزاع.

إن من المؤسف أن الفترة قيد النظر قد اتسمت بزيادة أنشطة المستوطنين الإسرائيليين، مما أدى إلى تشريد الأسر الفلسطينية والتعدي على الأراضي الفلسطينية والاعتداءات الجسدية والاعتقالات دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة وقتل كلا الطرفين للأطفال والمدنيين العزل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما شمال الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. وندين النمط المستمر للهجمات العنيفة والمواجهات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ونعرب عن استيائنا العميق لتلك الأفعال.

لا نزال نشعر بالقلق إزاء التطورات في الحالة الأمنية المتقلبة وكذلك الحالة الإنسانية المروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، التي أجبتها أفعال الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء خلال الفترة قيد النظر. تشمل تلك الأفعال أولا قرار لجنة التخطيط العليا التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية بالتعجيل بإصدار تراخيص البناء للبناء لـ 4 560 وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية بعد إلغاء الكنيست لبنود معينة في قانون فك الارتباط لعام 2005 - الذي أمر بإخلاء المستوطنات اليهودية - بهدف السماح للإسرائيليين بالعودة إلى أربع مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. ثانيا، استخدام الذخيرة الحية من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية في عملية أمنية في مخيم للاجئين في جنين في 19 حزيران/يونيه، مما أسفر عن مقتل العديد من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وإصابة

الاستيطانية الإسرائيلية المستمرة تعرض للخطر الشديد إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين على أساس حدود عام 1967. وفي 19 آذار/مارس، وعقب اجتماع عقد في شرم الشيخ، أصدر الطرفان بلاغا جاء فيه أن حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية أكدتا من جديد استعدادهما المشترك والتزامهما بالعمل فورا على إنهاء التدابير الانفرادية لفترة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر، بما في ذلك التزام إسرائيل بإنهاء المناقشات بشأن أي وحدات استيطانية جديدة لمدة أربعة أشهر، ووقف الترخيص لأي بؤر استيطانية لمدة ستة أشهر.

وعلى الرغم من هذا الالتزام، أفاد الأمين العام بأنه في غضون الفترة ما بين 14 آذار/مارس و 14 حزيران/يونيه، صدقت السلطات الإسرائيلية على خطة إنشاء نحو 920 وحدة سكنية في القدس الشرقية ووافقت على 1 890 وحدة سكنية في الضفة الغربية. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، أعلن أنهم سيصادقون على خطط إنشاء آلاف الوحدات في المستوطنات في الضفة الغربية، وأن إسرائيل وافقت على تغييرات في النظام الإداري الإسرائيلي من شأنها تسريع الترخيص لمثل هذه الوحدات السكنية في المستقبل. ومن المؤسف أن نلاحظ أن النداءات الملحة من المجلس والالتزامات الطوعية للطرفين قد تم تجاهلها وإغفالها. وبالنظر إلى هذه الحالة، نكرر التأكيد، تماما كما جاء في القرار 2334 (2016)، على أن قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل.

أخيرا، وأملا في تحقيق ذلك السلام العادل والدائم، نكرر دعوتنا للأطراف لكي تبرهن، من خلال أعمالهما، على استعدادها للعمل من أجل التوصل إلى حل للنزاع، وتجنب المزيد من الاستنزافات، وتذكر أن الانتقام ليس عدلا. إننا ندعوها قبل كل شيء إلى إنهاء دورة العنف الخطيرة التي تمنع شعبي إسرائيل وفلسطين من العيش بأمان وسلام وكرامة.

في الختام، أؤكد من جديد التزام غانا بالاضطلاع بدور فعال في إيجاد سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وحل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص تور وينسلاند على إحاطته. كما أشكر السيد جيمس زغي على إحاطته التي استمعنا إليها باهتمام.

منذ الغارة العسكرية الإسرائيلية على جنين في 19 يونيو/حزيران، تدهورت الحالة في الميدان إلى حد كبير. كما أسفرت الاشتباكات العنيفة في الجزء الشمالي من الضفة الغربية المحتلة عن سقوط العديد من الضحايا بمن فيهم الشباب. ولا بد من إنهاء دورة العنف كما تتجلى في أعمال الإرهاب والوحشية والاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال.

يساورنا القلق إزاء قرار الحكومة الإسرائيلية المؤرخ 18 حزيران/يونيه بتعديل إجراءات التخطيط الاستيطاني التي بدأ العمل بها في عام 1996 فضلا عن استمرار لجنة التخطيط العليا التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية في تنفيذ الوحدات السكنية البالغ عددها 4 000 وحدة. ونؤكد من جديد أن سياسات الاستيطان وطرد الفلسطينيين من منازلهم وهدمها تتعارض مع القانون الدولي وتزيد أيضا من حدة التوترات وتضع عقبات رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين. ونحث حقا على بذل الجهود لتحقيق ذلك الحل وبناء سلام شامل وعادل ودائم. وفي الوقت نفسه فإن احترام الوضع التاريخي والقانوني الراهن للأماكن المقدسة في القدس أمر حاسم لأجل التعايش السلمي بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. إن ذلك يعد توافقا رئيسيا في الآراء لا ينبغي لأي من الطرفين أن يشكك فيه لأن من شأن ذلك أن يهدد أي فرصة للحوار في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

تحقيقا لتلك الغاية تكرر غابون دعمها للدور الحيوي الذي تضطلع به المملكة الأردنية في وصايتها الرسمية على الأماكن الإسلامية

أكثر من 90 آخرين بدرجات متفاوتة. ثالثا، تزايد البيانات الاستقرائية ومقترحات السياسات المتطرفة من جانب سياسيين إسرائيليين يمينيين رفيعي المستوى وفلسطينيين متشددين مؤخرا، الأمر الذي يقوض ويهدد احتمال مفهوم حل الدولتين الذي يحظى بالقبول على نطاق واسع. أخيرا وليس آخرا زيادة حوادث إطلاق الصواريخ من جانب الجماعات المسلحة الفلسطينية والمليشيات من المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة صوب الأراضي الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين وتستهدف المجتمعات المتاخمة للضفة الغربية، ما يشكل عقبة أمام السلام.

وتتعارض تلك الإجراءات الانفرادية مع مختلف قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار 242 (1967) الذي أعيد تأكيده في القرار 338 (1973) الذي يوفر إطارا لمفاوضات السلام على أساس صيغة الأرض مقابل السلام وأصبح الأساس لجميع المفاوضات ومعاهدات السلام اللاحقة في المنطقة. وندعو الطرفين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الانفرادية وإنشاء لجنة مدنية مشتركة تكلف بالعمل على اتخاذ تدابير اقتصادية لتعزيز بناء الثقة. ونشدد على أهمية محاسبة جميع المسؤولين عن أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان. ونكرر التشديد على ضرورة امتثال طرفي النزاع التام للقانون الدولي الإنساني بما في ذلك حماية المدنيين وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة العديدة ذات الصلة، بما فيها القرار 2334 (2016). ونناشد كلا الطرفين احترام جميع الاتفاقات السابقة بينهما وإعادة الالتزام بها، ولا سيما الالتزام بتهدئة الحالة في الميدان ومنع المزيد من العنف على النحو المتفق عليه في إعلان العقبة وشرم الشيخ.

وندعو إسرائيل إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتصرف بمسؤولية على نحو يتسق مع القانون الدولي عن طريق التحقيق الفوري في جميع الحوادث التي تشمل الاستخدام غير المتناسب المزعوم للقوة ضد الفلسطينيين مع التقيد بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

بالامتناع عن اتخاذ أي تدابير من شأنها إدخال تغييرات دائمة، ولا سيما التغييرات الديمغرافية والإدارية، على الأرض المحتلة. وفي ذلك الصدد، فإن سويسرا تدعو إسرائيل إلى إلغاء التغيير الذي أعلن في 18 حزيران/يونيه في إجراءات الموافقة على البناء في المستوطنات، فضلاً عن الإعلان عن بناء أكثر من 4 500 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات.

وفي أعقاب العملية التي نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية في 19 حزيران/يونيه في مخيم جنين للاجئين، والتي أودت بحياة سبعة فلسطينيين، من بينهم طفلان، وخلفت ما يقرب من 100 جريح، نود أن نذكر السلطات الإسرائيلية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يفي استخدام القوة بمعيار التناسب وأن يحترم حق جميع الناس في الحياة والأمن. كما أن استخدام طائرة هليكوبتر مسلحة في جنين خلال تلك العملية والاعتقال المستهدف بطائرة مسيرة مساء الأربعاء يمثلان أيضاً تصعيداً مثيراً للقلق. وتدين سويسرا أعمال العنف التي ترتكب في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما الهجوم الذي أودى بحياة أربعة إسرائيليين، من بينهم قاصران، بالقرب من مستوطنة إيلاي في 20 حزيران/يونيه. وتدين سويسرا أيضاً أعمال العنف الانتقامية التي ارتكبتها هذا الأسبوع مئات المستوطنين المسلحين في جميع أنحاء الضفة الغربية، ولا سيما في ترمسعيا، التي قتل فيها فلسطيني وتضررت ممتلكات السكان الفلسطينيين. وتدعو إلى محاسبة المسؤولين عن تلك الهجمات. وفي ذلك الصدد، لاحظنا إدانة القوات المسلحة الإسرائيلية لتلك الأعمال وتدعو إلى أن تتبعها تدابير ملموسة. ويجب على القوات المسلحة أن تتحمل مسؤوليتها بحماية السكان الفلسطينيين من هذه الهجمات.

إن تصاعد العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة يندرج بالخطر، حيث استمرت الحوادث في عام 2023 من العام السابق - التي قتل فيها 126 مدنياً، من بينهم 35 طفلاً. وكانت وفاة طفل يبلغ من العمر عامين متأثراً بجروح أصيب بها خلال عملية إسرائيلية في النبي صالح في 5 حزيران/يونيه بمثابة تذكير بأن الأطفال هم في كثير من الأحيان ضحايا النزاع. وينبغي ألا يكونوا أبداً هدفاً للعنف أو معرضين للخطر.

المقدسة في القدس. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن الخطاب العدائي والاستفزازات الأخرى التي ربما تسبب التوترات مجدداً.

لا تزال الحالة في غزة صعبة بشكل خاص، وتتسم بالقيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع من غزة وإليها. تساهم تلك القيود في تزدّي الظروف المعيشية لأكثر من مليوني فلسطيني. وعلى الرغم من ازدياد حركة البضائع عبر الحدود وارتفاع عدد تصاريح الخروج التي تصدرها إسرائيل لأغراض العمل ارتفاعاً حاداً خلال شهر أيار/مايو، فإن شروط الأهلية للحصول على تصاريح الخروج لا تزال مجحفة. وتدعو إسرائيل إلى الرفع التام للحصار المفروض على غزة، وفقاً للقرار 1860 (2009)، بغية السماح بوصول المعونة الإنسانية دون عوائق. ونكرر دعوتنا إلى تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بغية ضمان عمل الوكالة لتحقيق الاستقرار في وقت تحتاج فيه على وجه الاستعجال إلى استعادة قدراتها التشغيلية.

وفي الختام، تكرر غابون دعوتها إلى ضبط النفس والحوار ووقف الأعمال القتالية. ونحث الطرفين على احترام قرارات المجلس، ولا سيما القرار 2334 (2016)، وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في العقبة وشرم الشيخ. وتدعو إلى زيادة مشاركة الدول التي لها تأثير على الأطراف بغية التوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي يزيد من حدة التوترات في جميع أنحاء المنطقة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته المفصلة. كما أحطت علماً بعناية بالإحاطة التي قدمها السيد جيمس زغبي.

وكما سمعنا من فورنا، اتسم شهر حزيران/يونيه مرة أخرى بمستوى عال جداً من العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتؤكد سويسرا من جديد أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. كما أنها تشكل عقبة رئيسية أمام السلام القائم على حل الدولتين، كما هو مذكور أيضاً في القرار 2334 (2016)، الذي يلزم إسرائيل

اتخاذ خطوات لمنع حدوث جرائم مماثلة مرة أخرى. وإذ أنتقل الآن إلى التقرير الذي قدمه المنسق الخاص بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016)، أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولاً، يبين التقرير الأثر المدمر لما يسميه التوسع المستمر للمستوطنات على آفاق السلام. ولا يزال موقف المملكة المتحدة الثابت دون تغيير. إننا نعارض المستوطنات، التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي، وندعو إسرائيل إلى وقف سياستها الداعمة لتوسيعها وإلغائها. ثانياً، يوضح التقرير أيضاً قيمة وأهمية الحوار الذي جرى بين كبار الإسرائيليين والفلسطينيين في وقت سابق من هذا العام لبناء الثقة وإدارة العلاقات. ونردد الدعوة الموجهة إلى جميع الأطراف لوفاء بالالتزامات التي قطعت في العقبة وشرم الشيخ. وأخيراً، تشاطر المملكة المتحدة الشواغل الواردة في التقرير إزاء النقص في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. تقدم الوكالة الخدمات الحيوية والأمل للملايين، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى العمل معاً لمعالجة هذا النقص على وجه السرعة.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المنسق الخاص وينسلاند على إحاطته. كما استمعت باهتمام إلى بيان السيد زغبي.

إن القضية الفلسطينية هي لبّ قضية الشرق الأوسط وتؤثر على السلام الدائم والأمن والاستقرار في المنطقة. لطالما تمسكت الصين بمبادئ الإنصاف والعدالة بشأن القضية الفلسطينية ولطالما دعمت الشعب الفلسطيني بقوة في قضيته العادلة لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة. وفي 14 حزيران/يونيه، شدد الرئيس شي جينبنغ، في اجتماع مع الرئيس عباس خلال زيارته للصين، على أن الحل الأساسي للقضية الفلسطينية يكمن في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة كاملة، على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وأشار الرئيس شي إلى ضرورة تلبية احتياجات فلسطين الاقتصادية والمعيشية وضرورة زيادة مساعداته الإنمائية والمساعدات الإنسانية لفلسطين. كما دعا إلى التمسك بمسار يفضي إلى محادثات

وفي شباط/فبراير، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئيسياً (S/PRST/2023/1) دعا فيه الطرفين إلى تهيئة الظروف اللازمة للسلام. ولبعض الوقت، مكنت الاجتماعات التي عقدت في العقبة وشرم الشيخ في الربيع من استئناف الحوار بغية تخفيف حدة التوترات، وتؤيد سويسرا الجهود التي بذلت في أعقاب البيان الرئيسي. وندعو قادة جميع الأطراف بشكل عاجل إلى العمل من أجل وقف التصعيد واستئناف المحادثات الحقيقية التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وسويسرا على استعداد، بما في ذلك من خلال مساعيها الحميدة، لدعم هذه الجهود الرامية إلى استعادة أفق سياسي قائم على حل الدولتين.

السيد إيكسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر المنسق الخاص على ما قدمه من معلومات مستكملة مفيدة. ونحيط علماً أيضاً بالإحاطة التي قدمها السيد زغبي.

وكما سمعنا، فإن الحالة الأمنية في الضفة الغربية والأرض الفلسطينية المحتلة مستمرة في التدهور. لقد شهد الأسبوع الماضي المزيد من الخسائر في الأرواح وأظهر مدى السرعة التي يمكن أن تتغير بها الأحداث بشكل غير متوقع. وشدد أيضاً على الحاجة الملحة إلى ضبط النفس والهدوء واحترام كرامة الحياة البشرية. قتل سبعة أشخاص، من بينهم طفلان، في غارة إسرائيلية على مدينة جنين بالضفة الغربية. وبينما تؤيد المملكة المتحدة حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، يجب أن تكون عملياتها الأمنية متمشية مع القانون الدولي الإنساني ويجب بذل كل جهد ممكن لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين. إن الهجمات الإرهابية، مثل قتل أربعة إسرائيليين بالقرب من مستوطنة إيلاي على يد مسلحين تابعين لحماس في 20 حزيران/يونيه، هي هجمات وحشية لا مبرر لها وتقوض سلامة وأمن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وتدين المملكة المتحدة تلك الهجمات دون تحفظ. إن تمجيد القتلة من قبل حماس وغيرها من المنظمات أمر بغض ويزيد من التوترات حيث يلزم وقف التصعيد. كما ندين إدانة قاطعة المشاهد الأخيرة لعنف المستوطنين في ترمسعيا حيث أحرقت المنازل والممتلكات وهوجم المدنيون، مما أسفر عن مقتل فلسطيني واحد. وينبغي محاسبة كل مرتكب لجرائم الكراهية هذه، ونحث على

المحتلة ينتهك القانون الدولي ويتعارض مع الالتزامات التي حددها القرار 2334 (2016).

وقد اتخذت إسرائيل مؤخرا قرارا جديدا بشأن المستوطنات يبسط عملية الموافقة على المستوطنات ويعجل بها، ووافقت على بناء عدة آلاف من الوحدات السكنية الاستيطانية الجديدة، وهو ما تعرب الصين عن قلقها بشأنه. ويمثل كل شبر من التوسع الاستيطاني ضغطا إضافيا على الحيز المعيشي لفلسطين، وتعديا إضافيا على الأراضي المحتلة ومواردها، وزيادة إضعاف الحل القائم على وجود دولتين. ونحث مرة أخرى على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية والإجراءات الانفرادية لتغيير الوضع الراهن للأراضي المحتلة.

ثالثا، من المهم الوفاء بالالتزامات السياسية والنهوض بالحل القائم على وجود دولتين. وتجدر الإشارة إلى أن الأزمة وعدم الاستقرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة اليوم متجذران في الاحتلال والتوسع الاستيطاني منذ أكثر من نصف قرن وفي الجمود الذي طال أمده في عملية السلام في الشرق الأوسط. إن الحل الأساسي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي والقضية الفلسطينية يكمن في استئناف محادثات السلام وتنفيذ الحل القائم على وجود دولتين. ويجب على المجتمع الدولي أن يضع دائما القضية الفلسطينية على رأس جدول الأعمال الدولي وأن يتخذ خطوات عملية للنهوض بالحل القائم على وجود دولتين. ويجب على مجلس الأمن أن يبدي شعورا بالإلحاح وأن يكون مستعدا لاتخاذ إجراءات مجدية، والاضطلاع بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتوفير الرقابة والضمانات لتنفيذ الالتزامات السياسية.

وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي للإسهام بنشاط في التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية في وقت مبكر، وفي التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل، وفي تحقيق التنمية المشتركة للشعبين العربي واليهودي، وفي إرساء السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء الحالة المتدهورة في إسرائيل والأراضي المحتلة. وندين بأشد

سلام حقيقية، واحترام الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس والامتناع عن الخطابات والأفعال المفرطة والاستفزازية.

وينبغي عقد مؤتمر دولي للسلام على نطاق واسع وأكثر موثوقية وأكثر تأثيرا لتهيئة الظروف لاستئناف محادثات السلام والإسهام بجهود ملموسة لمساعدة فلسطين وإسرائيل على العيش في سلام.

وفي الأسبوع الماضي، وفي مواجهة التوترات المتصاعدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يسرت الصين، بالاشتراك مع الإمارات العربية المتحدة وفرنسا، في 23 حزيران/يونيه، عقد مشاورات عاجلة في مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالإحاطة التي قدمها المنسق الخاص من فوره، أود أن أدلي بثلاث نقاط أخرى.

أولا، من المهم كسر حلقة العنف سعيا إلى تحقيق الأمن المشترك. وقدم تقرير الأمين العام سردا مثيرا للجزع للعنف والخسائر الفلسطينية في الأراضي المحتلة، فضلا عن الخسائر في صفوف المدنيين على الجانب الإسرائيلي. وأود أن أؤكد مجددا معارضة الصين للإجراءات الانفرادية التي تؤدي إلى تفاقم التوترات في الأراضي المحتلة، ولجميع أعمال العنف ضد المدنيين والاستفزاز والتحريض غير المسؤولين. ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تقي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تكفل أمن الشعب وممتلكاته في الأراضي المحتلة.

إن فلسطين وإسرائيل جارتان ولا يمكن إبعادهما عن بعضهما البعض. وينبغي ألا يسعى أي بلد إلى تحقيق الأمن المطلق على حساب أمن بلد آخر. فهذا مستحيل من الناحية النظرية والواقعية. ويجب أن يولي المجتمع الدولي نفس القدر من الاهتمام للشواغل الأمنية المشروعة لكلا الجانبين وأن يعزز رؤية للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام الذي يراعيه الجانبان، والذي يجب تشجيعه من أجل تحقيق الأمن المشترك من خلال الحوار والتفاوض.

ثانيا، من المهم التمسك بسيادة القانون الدولي ووقف الإجراءات الانفرادية لتغيير الوضع الراهن. فبناء المستوطنات في الأراضي

متزايد. وعلى نحو ما ذكرتنا وزيرة الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية في فرنسا، إلى جانب نظرائها الألماني والأردني والمصري في 11 أيار/مايو في برلين، من الملح العمل بشكل ملموس من أجل استعادة أفق سياسي موثوق به يقوم على أساس الحل القائم على وجود دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وهذا هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يحقق سلاما عادلا ودائما بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفرنسا على استعداد للإسهام في أي مبادرة للسلام. وللأمم المتحدة، ولا سيما المنسق الخاص، دور هام تؤول إليه في دعم تلك الجهود.

أخيرا، وعلى الرغم من الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سيضطر برنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى تعليق بعض أنشطتهما في الضفة الغربية وغزة ما لم يتلقيا تمويلا جديدا. وندعو الدول الأعضاء إلى الإسهام في تمويل المساعدة الإنسانية التي يعتمد عليها العديد من الفلسطينيين في بقائهم.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان برسالة مجلس الأمن الموحدة.

وأشكر المنسق الخاص تور وينسلاند والسيد جيمس زغيبي على إحاطتهما.

نأسف لاستمرار احتدام الحالة في إسرائيل وفلسطين بسبب الخطب الاستفزازية والإجراءات الانفرادية والعنف. وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية على أرض الواقع، كما يتضح من الاشتباكات الأخيرة في جنين وحولها. وندين بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في 20 حزيران/يونيه وأودى بحياة أربعة إسرائيليين في الضفة الغربية، وما أعقبها من أعمال عنف ارتكبتها المستوطنون ضد الفلسطينيين. وتشعر اليابان بالقلق إزاء احتمال تكرار مثل هذه الأحداث خلال عطلة عيد الأضحى.

وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء إعلان إسرائيل، في 19 حزيران/يونيه، المتعلق بقرارها المضي قدما في التخطيط لبناء أكثر من

العبارات الممكنة جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين، ولا سيما الهجوم الإرهابي الذي ارتكب في 20 حزيران/يونيه في الضفة الغربية، والذي أسفر عن مقتل أربعة إسرائيليين على الأقل وجرح عدة أشخاص آخرين. وتؤكد فرنسا مجددا التزامها الثابت بأمن إسرائيل ومواطنيها.

وتدين فرنسا العنف المتزايد الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك تدمير منازلهم وممتلكاتهم. ويجب أن يتوقف ذلك العنف. وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى الاستجابة. ويجب تقديم مرتكبي العنف إلى العدالة.

وقد أعربت فرنسا عن قلقها العميق إزاء الاشتباكات التي وقعت في 19 حزيران/يونيه أثناء تدخل الجيش الإسرائيلي في جنين، مما خلف ما لا يقل عن ستة قتلى فلسطينيين، من بينهم طفل، والعديد من الجرحى الفلسطينيين. ونذكر بالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني بشأن الاستخدام المتناسب للقوة وحماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتدين فرنسا جميع الهجمات على المدنيين، بما فيها الهجمات التي ترتكب ضد الأطفال. وفي هذا السياق المقلق جدا، تدعو فرنسا الطرفين إلى تجنب الأعمال الانفرادية أو الاستفزازات التي يحتمل أن توجج دوامة العنف.

ويجب أن يستجيب مجلس الأمن للتسارع الحاد في النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن يكفل الامتثال للقرار 2334 (2016). فالنشاط الاستيطاني يوجج التوترات على أرض الواقع ويقوض الحل القائم على وجود دولتين. ولذلك، تدعو فرنسا الحكومة الإسرائيلية إلى وقف بناء الوحدات السكنية في المستوطنات. وتدعو فرنسا إسرائيل إلى الوفاء بالتزامات التي تعهدت بها في العقبة، بالأردن، وشرم الشيخ، بمصر، في شباط/فبراير وآذار/مارس. ولن تعترف فرنسا أبدا بالضم غير القانوني للأراضي، ولا بإضفاء الشرعية على المستوطنات غير المصرح بها.

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية جماعية عن الدفاع عن الحل القائم على وجود دولتين، حتى وإن كان محفوفا بالمخاطر بشكل

الأوسط. كما نتقدم بالشكر إلى السيد جيمس زغبى، رئيس المعهد العربي الأمريكي، على رؤيته التي شاركنا إياها للتو.

يساورنا قلق عميق إزاء الحالة السائدة في غزة، بعد المعلومات الأخيرة عن هجوم عسكري آخر شنته إسرائيل على السكان المدنيين الفلسطينيين في مخيم جنين للاجئين في الضفة الغربية. وندين بشدة هذه الهجمات، التي تسفر عن مقتل المدنيين، وتستهدف أيضا العاملين في المجال الإنساني والصحفيين.

ما فتئت موزامبيق تتابع باهتمام كبير الحالة في منطقة غزة وكذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تتزايد وتيرة تصاعد العنف. وهذا السيناريو يتناقض مع مبادرة شرم الشيخ للحوار، حيث أبدى الطرفان علامات التزام بالسعي إلى حلول بغية إحلال السلام.

وتدعو موزامبيق إلى وقف فوري لإطلاق النار وتهدئة تصعيد العنف في المنطقة. وينبغي لنا تشجيع أي أمل في استمرار الحوار الجاري بغية تجنب المزيد من إراقة الدماء.

وتود موزامبيق أن تؤكد من جديد موقفها المبدئي الثابت بتأييد الحل القائم على وجود دولتين، الذي يحترم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال، وحق دولة إسرائيل في الوجود. ويجب أن يقوم الحوار من أجل إحلال السلام، والحوار من أجل التفاوض، والحوار من أجل التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين على أساس هذا المبدأ الأساسي.

إن شعبي إسرائيل وفلسطين يستحقان التزاما سياسيا راسخا من قيادتيهما بحوار مستدام ويتجنب المواجهات العنيفة وعمليات الاحتلال والهجمات. وعلى نفس المنوال، نشيد بالعمل الدؤوب الذي يقوم به المنسق الخاص وبنسلاند في المنطقة. فهو يستحق دعمنا الكامل الذي يحظى به حاليا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أهمية أن يضمن مجلس الأمن الامتثال لقراراته ذات الصلة، وقرارات الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية.

4 000 وحدة جديدة، وإعلانها في 21 حزيران/يونيه فيما يخص قرارها تعزيز التخطيط لبناء 1 000 وحدة في مستوطنة إيلي. إن الأنشطة الاستيطانية تشكل انتهاكا للقانون الدولي، وتشكل عقبة خطيرة أمام السلام وتقوض إمكانية تطبيق حل قائم على وجود دولتين. وندعو إسرائيل مرة أخرى إلى وقف الأنشطة الاستيطانية فورا.

وتشير اليابان إلى أهمية البيانين المشتركين الصادرين في العقبة وشرم الشيخ بوصفهما نتيجة للجهود الجادة المبذولة لتهدئة التوترات. وندعو بقوة جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لضمان وقف التصعيد. ويتعين على إسرائيل وفلسطين، على وجه الخصوص، ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي خطاب أو أفعال تحريضية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأسترعي انتباه مجلس الأمن إلى أزمة التمويل التي تعاني منها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فقد حذر المفوض العام فيليب لازاريني من أنه بحلول شهر أيلول/سبتمبر، أي بعد ما يزيد قليلا عن شهرين من الآن، ستستنفد الوكالة أموالها ولن تكون قادرة بعد ذلك على تقديم الخدمات الرئيسية والمساعدات الحيوية التي يعتمد عليها أكثر من 5.9 ملايين من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين. أما بالنسبة لليابان، فقد ساهمنا، عام 2023، حتى الآن بما مجموعه 40.1 مليون دولار. إن الوكالة أساسية للسلام والاستقرار الإقليميين، ونحث دولنا الأعضاء على تقديم التبرعات اللازمة لضمان أن تمول الوكالة تمويلا كاملا.

ونشدد مرة أخرى على أن السبيل الوحيد لتسوية هذا النزاع في نهاية المطاف هو من خلال الحوار المباشر بين الطرفين المفضي إلى حل قائم على وجود دولتين تعيش فيه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ونرحب بجميع الجهود الدولية الرامية إلى تهيئة بيئة مناسبة لهذا الحوار ونشجعها.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور وينسلاند، على إحاطته المفيدة عن الحالة في منطقة الشرق

ويساورنا القلق أيضا إزاء تأثير النزاع على الفلسطينيين، الذين غالبا ما يضحون ضحايا للاستجابات غير المتناسبة. وفي هذا الصدد، ندين بشدة تكرار أعمال عنف المستوطنين الوحشية ضد المدنيين الفلسطينيين. في بلد يقوم على سيادة القانون، لا يحق لأحد إقامة العدالة بنفسه، أو ارتكاب أعمال انتقامية عمياء، أو إنزال عقاب جماعي. ونرحب برد الفعل المشترك شديد اللهجة من جانب المؤسسات الأمنية الإسرائيلية، وندعو وكالات إنفاذ القانون إلى إجراء تحقيق شامل في جميع حالات عنف المستوطنين ضد المدنيين، ومحاسبة المسؤولين عنها واتخاذ التدابير اللازمة لمنع مثل هذه الأعمال في المستقبل.

إن القانون الدولي الإنساني ينطبق بصورة متساوية على الجانبين ويجب عليهما احترامهما كاملا. وندعو الطرفين إلى احترام الالتزامات التي تعهدا بها في اجتماعي العقبة وشرم الشيخ والعمل على التهدئة. وشأننا شأن الآخرين في مجلس الأمن، يساورنا قلق عميق إزاء إعلان الحكومة الإسرائيلية مؤخرا الموافقة على المزيد من آلاف الوحدات الاستيطانية وإزاء التقارير التي تفيد بإدخال تغييرات على نظام إدارة المستوطنات الإسرائيلي تعجل بالتخطيط للمستوطنات والموافقة عليها. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتظل عقبة أمام السلام وتهديدا بالعنف وانعدام الأمن للمدنيين. إن التنفيذ الكامل للقرار 2334 (2016) التزام دولي.

وخلال السنوات الـ 75 الماضية، استمرت الجهود المبذولة من أجل السلام في الشرق الأوسط، وأسفرت في بعض الأحيان عن نتائج مشجعة جدا. ومن حيث اكم، فإن العدد الذي لا يحصى من فترات وقف إطلاق النار والمقترحات والخطط وخرائط الطريق لتسوية النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين يمكن أن تغطي مساحة غرفة بأكملها. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأننا اليوم لم نقرب بعد من تحقيق سلام دائم. ولأسف، فإن الهدم أسهل من البناء، والخصوم - القوى المناهضة للسلام - هم أيضا أشداء جدا. ويكمن في جوهر أطول نزاع في التاريخ الحديث بعض المسائل الأساسية والمعقدة، مثل مسائل الهوية، والمطالبة بالأرض، وحق الآخرين المشروع في الوجود.

إن المساعدات الإنسانية تؤدي دورا حاسما في استعادة الأمل لشعب طالت معاناته. وفي هذا السياق، ندعو مرة أخرى إلى تعزيز دور ودعم المؤسسات الإنسانية مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص على المعلومات المستكملة والسيد زغبى على مشاركتنا وجهة نظره اليوم.

مرة أخرى، العنف هو الكلمة الرئيسية في جلستنا بشأن هذه المسألة. لقد كانت الحالة مثيرة للقلق والجزع الشديدين خلال العامين الماضيين. لقد أصبح الوضع مقلقا وأكثر خطورة، مسببا لآثار أكثر ترويعا وألما. إن الوضع يحمل في طياته خطر بأن يصبح حالة عادية، ويصبح أمرا مبتذلا، حتى مع عواقبه القاتلة والمذابح التي لا تنتهي التي يسببها على الجانبين. لكننا نعلم جميعا أن العنف لم يكن أبدا هو الحل الأنسب، بل لن يكون حلا على الإطلاق. وينبغي لنا أن نقاوم بقوة فكرة أن الطرفين محكوم عليهما بالصلوع في نزاع لا نهاية له - إنه طريق مسدود لأنه يقتل الأمل ويقضي على جهود السلام.

في الأسبوع الماضي لقي الكثيرون حتفهم من الجانبين، والخسائر في الأرواح بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، مروعة. ويتعين على الطرفين اتخاذ إجراءات وعكس هذا الاتجاه الرهيب للعنف والتصعيد بالامتناع عن الأعمال الانفرادية، وشجب الأعمال الاستفزازية والخطاب المثير للتوترات والتحريض، ونبذ الدعوات المتطرفة والتطرف القومي التي تقضي إلى زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن وتثير المزيد من العنف.

وتدين ألبانيا بشدة الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس في إيلاي يوم الثلاثاء الماضي، وتسبب في مقتل أربعة مدنيين إسرائيليين. ونحن ندعم إسرائيل ونؤيد حقها في الدفاع عن النفس من الإرهاب باستخدام الاستجابة المتناسبة. إن الأعمال الإرهابية غير مقبولة وغير مبررة وينبغي للجميع إدانتها وفي جميع الأوقات، وكذلك تمجيد هذه الأعمال أو التحريض عليها.

خلفت عدد من القتلى الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال، وأكثر من 90 جريحا، تثير قلقا عميقا. إن الاستخدام غير المتناسب للذخيرة الحية والأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان خلال تلك العمليات لا يسهم إلا في دورة العنف. وتحت مألظة إسرائيل على ممارسة أقصى قدر ممكن من ضبط النفس، والتقييد بالقانون الدولي الإنساني، وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين.

ونود التأكيد على أن الكثير من النساء والأطفال، من كلا الجانبين، ما زالوا يعانون ظلماً من عواقب هذا النزاع. ويساورنا القلق أيضا إزاء احتجاز القوات الإسرائيلية لأطفال فلسطينيين بسبب جرائم أمنية مزعومة، ونكرر التأكيد على أن حرمان طفل من حريته ينبغي أن يكون تدبيرا يلجأ إليه كمالأخيراً وينبغي ألا يدوم إلا لأقصر فترة زمنية مناسبة. وما زلنا نشعر بالقلق أيضا إزاء ضلوع شباب فلسطينيين في أنشطة إرهابية.

وتكرر مألظة بقوة الإعراب عن قلقها إزاء قرارات حكومة إسرائيل بالتعجيل بالتوسع في بناء المستوطنات والمضي قدما في تشييد آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فهذه الأعمال تبعدنا أكثر من أي وقت مضى عن تحقيق سلام عادل ودائم وتعرض للخطر إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة وملتصدة بالأراضي. ونود أن نذكر الطرفين بأن توسيع المستوطنات وهدم المنازل وتشريد الفلسطينيين ينتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016). كما أن لها تداعيات إنسانية على حياة الفلسطينيين. وندعو إسرائيل إلى وقف هذه القرارات الانفرادية التي تحدث انقساما وتزيد من تأجيج التوترات، والتراجع عنها.

ولا بد من اتخاذ خطوات فورية لتهدئة الحالة، وعكس الاتجاهات السلبية، واستئناف مفاوضات وحوار موثوق بهما بين الطرفين. ونناشد كلا الجانبين عقد المزيد من الاجتماعات بالصيغة الخامسة للعقبة وشرم الشيخ بروح التهدئة، وتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في البيانين المشتركين لكل منهما. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتكاتف للمشاركة في الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية الرامية إلى إنقاذ عملية السلام

ولهذا السبب، نؤيد تأييدا تاما حل الدولتين، وهو في رأينا السبيل الوحيد لضمان إسرائيل آمنة وفلسطين ديمقراطية تتمتع بمقومات البقاء، والقدس عاصمتها المشتركة، تتعايشان جنبا إلى جنب كدولتين لشعبيين، لهما الحق الكامل في المساواة في السلامة والأمن والازدهار. وهذا بالطبع طريق شاق، والعقبات كثيرة. ولكن لا بديل عن السلام، والسلام يصنعه دائما الشجعان وأصحاب الرؤى. وكلما أسرعنا في استعادة أفق سياسي لعملية سلام حقيقية، تحسنت فرصنا في ألا نحتاج بعد الآن إلى شجب أعمال العنف التي لا تنتهي وعواقبها المميتة، وبذلك سنتمكن من التركيز على دعم الجهود الحقيقية للتوصل إلى تسوية، على أمل الاحتفال يوما ما بسلام طويل الأمد.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أتوجه أيضا بالشكر إلى السيد جيمس زغي على ملاحظاته، وكذلك المنسق الخاص وينسلاند على إحاطته الواقعية وجهوده المتواصلة لتهدئة الحالة المضطربة في الميدان.

وفي عام 2016، اتخذ مجلس الأمن القرار 2334 (2016)، الذي يقدم خريطة طريق واضحة نحو السلام. ومع ذلك، لا يزال النزاع مستمرا، والانتهاكات الخطيرة للقرار قائمة، مما يبعدنا عن عملية سلام ذات مصداقية في الشرق الأوسط. وفي الأسابيع الأخيرة، شهدنا مرة أخرى عنفا مقلقا ومميتا ضد المدنيين، لا يزال يمثل تيارا مأساويا لهذا النزاع الذي طال أمده. وتدين مالطة بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع بالقرب من مستوطنة إيلاي في الضفة الغربية المحتلة الأسبوع الماضي، وأسفر عن مقتل أربعة مدنيين إسرائيليين. لا مبرر لأعمال العنف المروعة هذه أو للتحريض عليها أو تمجيدها. كما أن الهجمات اللاحقة التي شنها المستوطنون الإسرائيليون على السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية غير مبررة أيضا ويجب عدم السماح باستمرارها دون عقاب.

ونشعر بالقلق إزاء عدد الخسائر في الأرواح والإصابات الناجمة عن عمليات قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية. إن التوغلات العسكرية مثل تلك التي وقعت في جنين في 19 حزيران/يونيه، والتي

من أجل الإسراع بعملية الترخيص. وتنتهك تلك القرارات القانون الدولي، وتحديدا القرار 2334 (2016). وكما أبرز أحدث تقرير للأمانة العامة عن تنفيذ القرار، فإن تلك القرارات تعيد تشكيل الجغرافيا وتهدد إمكانية تنفيذ حل الدولتين. وتحت البرازيل حكومة إسرائيل على أن توقف فوراً وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية وأن تحترم تماماً جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي. فعمليات الهدم والإخلاء تتطوي على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وتُشير القلق بشأن خطر النقل القسري، بما في ذلك المشاريع والهيكل الإنشائية الممولة دولياً المتصلة بتوليد الدخل وتوفير الخدمات الأساسية

ولا تزال الحالة في غزة أيضاً حرجية. فالقيود المفروضة على إمكانية الوصول تؤثر على الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية وتمنع توافر الأدوية الأساسية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية وتحسين الاقتصاد ورفع الحصار، تماشياً مع القرار 1860 (2009). وتكرر البرازيل النداءات الداعية إلى تجديد الجهود لاستعادة قدرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وما لم تتلق الوكالة تمويلاً جديداً، فقد لا تتمكن من الحفاظ على الخدمات الحيوية.

ولا تزال البرازيل تعتقد أن الاكتفاء بإدارة النزاع ليس بديلاً عملياً. ويكتسي استئناف مفاوضات السلام أهمية قصوى، ولكن ما من سبيل للمضي قدماً بدون إبداء الإرادة السياسية. ومن الميؤسف أن الالتزامات التي قطعت في العقبة وشرم الشيخ بالامتناع عن اتخاذ الإجراءات الاستثنائية الانفرادية وبمواصلة تدابير التهدئة، لم يتم الوفاء بها. ونحن بحاجة ماسة إلى إيجاد سبل لكسر تلك الحلقات الرهيبة وتعزيز عملية فعالة نحو تحقيق السلام المستدام في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للإمارات العربية المتحدة.

أشكر السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص، على إحاطته الشاملة وعلى الجهود التي يبذلها في ظل خلفية خطيرة جداً. أعرب أيضاً عن امتناني للسيد جيمس زغبى على ملاحظاته المهمة اليوم. وسيكون من

المتوقفة ودعمها. ويجب أن نعود إلى أفق سياسي يفرضي إلى حل عادل وشامل للنزاع، على أساس حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، تماشياً مع قرارات المجلس ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن ذلك يظل السبيل الوحيد القابل للتطبيق إلى السلام.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد وينسلاند على إحاطته وعلى عمله القيم على أرض الواقع. كما أشكر السيد زغبى على أفكاره الثاقبة.

في الأسبوع الماضي، شهدنا موجة مقلقة من العنف في الضفة الغربية، في دورة أخرى من دورات العنف المتصاعدة المقلقة التي استمرت لسنوات في إسرائيل وفلسطين. إن الأعمال العسكرية الإسرائيلية المتصاعدة، بما في ذلك الضربات الجوية - الأولى في الضفة الغربية منذ ما يقرب من 20 عاماً - تزيد من تفاقم التوترات. وكان نجل مواطن برازيلي من بين الذين أصيبوا الأسبوع الماضي، حيث أصيب بالرصاص في الرأس والكف خلال اجتياح مستوطنين إسرائيليين لقرية ترمسعيا الفلسطينية. إن نطاق الأعمال القتالية وعدد الخسائر البشرية واستخدام الأسلحة الجديدة يعيد إشعال خطر احتدام التوترات في الضفة الغربية. وتحدث التقارير عن خطاب خطير ومليء بالكراهية، واستقزازات وتحريض من المسؤولين من كلا الجانبين، مما يوجب العنف. وتحت البرازيل جميع الأطراف على تعزيز الهدوء وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وندين بشدة جميع أعمال العنف ضد المدنيين، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين. وإسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية السكان المدنيين من العنف. وندعوها إلى التقيد الصارم بالمبادئ الأساسية للتناسب والحيطه والضرورة والإنسانية في جميع عملياتها العسكرية.

وتدين البرازيل القرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل مؤخراً بالمضي قدماً في بناء الوحدات السكنية في المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، فضلاً عن تعديلها لإجراءات الموافقة الخاصة بالمستوطنات

بالمستوطنة ودعا إلى قتل آلاف الفلسطينيين. ولا بد من وصف الأمر على حقيقته - إنه تحريض خطير على العنف يتسم بعدم المسؤولية والخطورة - ويجب إدانته دون مراوغة. إن هذه البيانات الصادرة عن أعلى مستويات الحكومة تُدكي المظالم وتُوجج التوترات. يجب على القادة استخدام مواقعهم المؤثرة لنبذ الكراهية والعنف وإدانتها بشكل مسؤول، وليس تغذيتها.

قبل أسبوعين، اتخذ المجلس القرار التاريخي 2686 (2023). وقد أقر بأن خطاب الكراهية عنصر يسهم في تأجيج المظالم ونشوب النزاعات وتصعيدها. ولا يوجد مكان على وجه الأرض تتجلى فيه العناصر المؤاتية لنشوب النزاع الذي يغذيه خطاب الكراهية أكثر من هذا الجزء من الشرق الأوسط. وقد رأينا ذلك يتجلى في حرق نسخ من القرآن على يد المستوطنين الإسرائيليين في نابلس في الأسبوع الماضي. ولا تزال الممارسات غير القانونية في القدس، ولا سيما الاقتحام المتكرر للمسجد الأقصى، تشكل مصدرا للتوترات المحلية والإقليمية. وفي الوقت الذي تحتاج فيه المنطقة بشدة إلى السلام والاستقرار بعد عقود من النزاع، لا بد من منع هذه التداعيات. ويجب الحفاظ على قدسية المواقع الدينية وأماكن العبادة.

ثالثا، يجب على جميع الأطراف الامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية والعودة إلى الالتزامات التي تم التعهد بها مؤخرا في اجتماعي العقبة وشم الشيخ. وهذا هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق للمضي قدما. إن أحدث التطورات في سياسات إسرائيل الاستيطانية، بما في ذلك الموافقة على قانون لتسهيل وتسريع الأنشطة الاستيطانية وإضفاء الشرعية بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية، ليسا سوى تطورين في قائمة طويلة من التطورات المثيرة للجزع التي تقوض أفاق حل قائم على وجود دولتين وتدفعنا جميعا نحو واقع الدولة الواحدة. وندين دون تحفظ إعلان الحكومة الإسرائيلية عن أكثر من 700 وحدة استيطانية جديدة، مما يجعل هذا العام واحدا من أعلى الأعوام عددا من حيث هذه الموافقات. ويحدد أحدث تقرير للأمين العام عن القرار 2334 (2016) أيضا تلك الوثيرة غير المسبوقة للتوسع الاستيطاني.

الأهمية بمكان كفالة أن تلقى التحذيرات التي استمعنا إليها للتو أذانا صاغية. لقد كانت أحداث الأسبوع الماضي تصعيدا خطيرا - وهذا واضح جدا. ولكن يجب أن نعتزف بأنها أيضا نتيجة حتمية لعملية سلام في حالة احتضار. وكما قال آخرون هنا اليوم، فإن الحالة تقترب من نقطة اللاعودة، مما يهدد بالانهيار الكامل لأي مظهر من مظاهر الاستقرار والأمن. فخطر الانتفاضة والعنف الواسع النطاق الذي اجتاحت إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة قبل أكثر من عقدين من الزمن يلوح في الأفق بشكل خطير. ونحن على مشارف الكارثة إذا لم نعمل بشكل جماعي لتجنب تلك النتيجة بأي ثمن. وبناء على ذلك، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، لقد تخطت الحالة مرحلة الإعراب عن القلق والإدانة منذ أمد طويل. ويجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يضطلعا بمسؤولياتهما، وأن يتجاوزا الوضع الراهن الذي أثبت فشله. وحن الوقت لاتخاذ إجراءات حازمة ومكثفة للمساعدة على تهدئة الحالة في الميدان وإحياء عملية السلام. وهذا يعني بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما يجب على المجتمع الدولي أن يشدد التأكيد للأطراف على أن التحريض يولد التحريض، وأن العنف يولد العنف، وأن الأمن يزول سريعا في غياب العدالة وسيادة القانون والمساءلة. ويجب أن يكون المجلس واضحا في رفضه لكل الممارسات غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الممارسات التي تكمن في صميم التوترات المتصاعدة التي نشهدها حاليا. ويشمل ذلك التوغلات الإسرائيلية المتكررة والعنيفة في المدن والقرى الفلسطينية، وتحديد ما حدث في نابلس ومؤخرا في جنين. وخلال هذا الشهر، شهدنا أيضا أول قصف جوي في الضفة الغربية منذ عام 2002 - وهي نقطة قياس أخرى في تدهور مفرغ على أرض الواقع من شأنه أن يذق جرس الإنذار في المجلس.

ثانيا، إن التحريض على العنف يهدد بتقويض ما تبقى من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في الماضي، ويمكن أن يؤدي أيضا إلى تداعيات إقليمية. لقد احتفل مسؤول إسرائيلي كبير، أثناء زيارة إلى بؤرة استيطانية غير قانونية في داخل الضفة الغربية،

معين، التي تكلم معها عن مستقبلها معا. لن يوصل من المدرسة بعد الآن أيا من أشقائه الثمانية الأصغر سنا، الذين أحبهم محبة الأخ الأكبر العطوف. لن يفعل أليشع أيا من هذه الأشياء، لأنه قُتل إلى جانب ثلاثة مدنيين إسرائيليين أبرياء آخرين على يد إرهابيين فلسطينيين كان هدفهم الوحيد هو ذبح اليهود. هذه هي الحقيقة المفجعة التي يواجهها الإسرائيليون كل يوم.

ومن المحزن أن الإحاطات التي يتلقاها المجلس بشأن الهجمات الإرهابية الفلسطينية لا تحظى بتغطية كافية على الإطلاق، ولا تكاد تغطي غيضا من فيض ما يعانیه الإسرائيليون. فمنذ بداية عام 2023، أُطلق 1 337 صاروخا وقذيفة هاون على إسرائيل. ووقعت ثمانى هجمات طعن وثمانى محاولات أخرى لشن مثل هذه العمليات. ووقعت ثمانى هجمات دهس، وتفجير 68 عبوة ناسفة، و 15 عملية إطلاق نار من جانب الإرهابيين. وتلك الأرقام هي بالفعل أعلى من تلك الواردة في تقارير الأمم المتحدة غير المحايدة التي يتلقاها المجلس. لكنني لم أنته. منذ 1 كانون الثاني/يناير، أُلقيت 223 قنبلة حارقة على الإسرائيليين، وكان الإسرائيليون - استمعوا إلى هذا - هدفا لهجمات بإلقاء الحجارة بلغ عددها 1 728 هجوما. وأي سيارات تحمل لوحات ترخيص إسرائيلية - بما في ذلك سيارات الأمهات اللاتي يقدن أطفالهن إلى المدارس وسيارات المسنين في طريقهم إلى مواعيد الأطباء - هي أهداف محتملة للإرهاب الفلسطيني. ولكن المجلس لا يرى تلك الأرقام. لقد وقع الإسرائيليون ضحايا لأكثر من 3500 هجوم منذ بداية هذا العام، ومن المحزن أن هذا العدد يتزايد كل يوم.

إن واقع الإرهاب الفلسطيني الذي يغذيه التحريض والتحفيز المستمران على العنف على كل مستويات القيادة الفلسطينية هو السبب الجذري للصراع وكل التصعيد. وتلك الكراهية البغيضة بالتحديد هي التي ما زال المجلس يتجاهلها. لا أستطيع في الحقيقة أن أفهم لماذا يتجاهل أعضاء المجلس ترويج السلطة الفلسطينية للإرهاب وقتل المدنيين. إنني أرفض قبول الأكاذيب التي تتم تغذية المجلس بها. إن الحالة على أرض الواقع - الإرهاب الذي يواجهه المدنيون الإسرائيليون

إن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية تنتهك القانون الدولي وتشكل عقبة رئيسية أمام السلام.

كما تدعو دولة الإمارات العربية المتحدة إسرائيل إلى الوقف الفوري للهجمات الإرهابية التي يشنها المستوطنون، مثل تلك التي وقعت في بلدة ترمسعيا ومحاكمة المسؤولين عنها إلى أقصى حد يسمح به القانون. ومن هذا المنطلق، نرحب بالاتصال الذي أجري مؤخرا بين الرئيس هرتسوغ والرئيس عباس في وقت سابق اليوم، والذي أدان فيه الرئيس هرتسوغ هيجان المستوطنين في الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، نحيط علما بتعليقات وزير الدفاع الإسرائيلي، التي تشدد على أن المستوطنين الذين ارتكبوا أعمال العنف ضد المواطنين الفلسطينيين سيقدمون إلى العدالة. وننتقل إلى رؤية عملية المساواة تلك تتحقق، تماشيا مع التزامات إسرائيل بحماية المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومرة أخرى، تجدد دولة الإمارات العربية المتحدة التزامها بحل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل. ويجب ألا نتخلى عن ذلك الهدف في هذه القاعة. إن أفعالنا وأفعالنا مهمة جدا لمستقبل الشعبين والمنطقة بأسرها.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): يوم الثلاثاء الماضي، كان أليشع أنتمان، البالغ من العمر 17 عاما والذي أنهى لتوه دراسته الثانوية، يستعد لانتهاج وديته في مطعم بالقرب من بلدة إيلي. كانت آخر ودية لأليشع. لقد عمل هناك لمدة تسعة أشهر. ادخر بعض المال ووضع خططاً لقضاء الصيف في ممارسة رياضة المشي لمسافات طويلة. كان يوم الثلاثاء الماضي بالفعل آخر ودية لأليشع. لكن بشكل مأساوي، لن يستمتع بالإجازة هذا الصيف. ولن يمارس المشي لمسافات طويلة. لن يقضي وقتا مع حبيبته في المدرسة الثانوية

الكارثة. لقد سممت هذه الكراهية السرطانية عقول الأطفال والكبار على حد سواء. فهناك الآن أجيال كاملة من الفلسطينيين الذين لا يهتمون بالسلام ولا يهتمون إلا بسفك الدم اليهودي. وهذا هو أصل الصراع. هذا ما ينبغي أن يتناوله ويدينه كل واحد من أعضاء المجلس اليوم وعلى الدوام. ولن يتغير شيء حتى تتم معالجة السبب الجذري للصراع. ها أنا ذا أجلس أمام المجلس وأدين بشدة العنف الذي يرتكبه اليهود ضد الفلسطينيين الأبرياء على أيدي قلة من الإسرائيليين المتطرفين. ولكن أين إدانة الممثل الفلسطيني لقاتل الشاب أليشع، أو لأي عمل إرهابي؟ هل يدين الهجوم الإرهابي الوحشي الأخير في إيلي؟ وهل يدينه رئيسه؟ هل سيدينه أي زعيم فلسطيني - أي واحد منهم على الإطلاق؟ بالطبع لا. إنه لن يدين قتل أليشع، تماما كما لم يدين مقتل منير تماري في نهاية أيار/مايو، أو القتل الوحشي في نيسان/أبريل للوسي دي وابنتيه الصغيرتين، مايا ورينا، أو أي عمل وحشي آخر من أعمال الإرهاب الفلسطيني. إن عدم الإشارة مطلقا هنا إلى رفض الفلسطينيين إدانة الإرهاب ليس الأمر الوحيد، بل أن سياستهم الوحشية المتمثلة في الدفع مقابل القتل تُقابل هنا بصمت متواصل. وهذا عار. بالنسبة للسلطة الفلسطينية، العنف ضد اليهود ليس فقط أمر لا يستحق الإدانة، بل هو أمر يستحق الثناء. وبموجب القانون، تخصص السلطة الفلسطينية مئات الملايين من الدولارات للقتلة وأسرهم - وهذا بالمناسبة ما يمثل 7 في المائة من ميزانيتها. وهذا أكثر بكثير من الرعاية الاجتماعية الممنوحة للأسر الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر. إن السلطة الفلسطينية تكافئ الإرهابيين وتحفز على إراقة الدماء، وهي تتفخر بفعل ذلك.

ولكن من المحزن أن المجلس لا يزال يعتقد أن تصعيد الأوضاع على أرض الواقع هو بسبب تراخيص البناء. إن ثقافة الكراهية والتحرير الملتوية المسموح بها من القمة إلى القاعدة، في جميع أنحاء المجتمع الفلسطيني، هي السبب الوحيد لاستمرار العنف. إنه العائق الوحيد أمام أي شكل من أشكال المصالحة. ولذلك أود أن أسأل المجلس لماذا نجري هذه المناقشات المتكررة إذا كانت جذور

في القدس ويهودا والسامرة كل يوم - هي أسوأ بشكل كبير جدا مما يتم تصويره في الإحاطات التي يتلقاها المجلس.

وقبل أن أوصل أريد أن أوضح شيئا واحدا توضيحا تاما. دولة إسرائيل هي دولة ديمقراطية تحكمها سيادة القانون. المتطرفون الذين يقررون أخذ القانون بأيديهم من خلال الاقتصاص والعنف يتجاوزون خطا أحمر. وإسرائيل لا تتغاضى ولن تتغاضى عن مثيري الشغب الذين يهاجمون الفلسطينيين الأبرياء ويدمرون الممتلكات. بل على العكس من ذلك، القيادة الإسرائيلية - ونحن لسنا بحاجة إلى محاضرات من أي أحد آخر - من رئيس الوزراء والرئيس ووزير الدفاع إلى رئيس أركان الجيش ومدير وكالة الأمن الإسرائيلية ورئيس الشرطة، قد أدانوا تلك الهجمات. وتعمل إسرائيل بلا كلل للعثور على المسؤولين عن أعمال الشغب الأخيرة في يهودا والسامرة، وسوف يُحاسبون. نحن في إسرائيل ندين أي نوع من العنف بأشد العبارات، ونتخذ إجراءات ضد من يمارسونه. ولكن من المحزن أن السلطة الفلسطينية تفعل العكس تماما، ليس بتطبيع العنف وإلحاق الضرر بالممتلكات فحسب، بل حتى بقتل المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، فضلا عن الإرهاب والعنف وقتل اليهود. إن واقع التحريض يبدأ من القمة في المجتمع الفلسطيني، عند الرئيس عباس ومسؤولي حركة فتح، ويمتد نزولا ليصل حتى إلى رياض الأطفال.

يتم تعليم الفلسطينيين الكراهية. يتم تعليمهم القتل. فيقال لهم إن الشهادة والجهاد هما السبيل الوحيد. والسبب وراء حملة التحريض هذه هو أن الفلسطينيين مهتمون بشيء واحد وشيء واحد فقط - هو تدمير فكرة الدولة اليهودية ذاتها. وقد ظل الأمر على هذا الحال منذ ما قبل عام 1967، وحتى من قبل قيام إسرائيل. فلا علاقة لليهودا والسامرة بذلك على الإطلاق. وفي نهاية الأمر، لو كان الرئيس عباس مستعدا لقبول أن إسرائيل هي وطن الشعب اليهودي فلماذا يلوم المملكة المتحدة باستمرار على وعد بلفور؟ هذا بالضبط ما قاله في قاعة الجمعية العامة عندما أصرت السلطة الفلسطينية على إحياء الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لقيام إسرائيل وتسمية ذلك بالنكبة - أي

وفيما يتعلق بمسألة تراخيص البناء الإسرائيلية في يهودا والسامرة، أود أن أوضح مرة أخرى أن تلك الخطوات ليست عائقاً أمام السلام وأن البناء لن يتوقف. ولا يشكّل بناء المنازل في المجتمعات القائمة في جميع أنحاء يهودا والسامرة خطوة تحريضية. في يهودا والسامرة هما معقلا للشعب اليهودي، وأنا أعلم أن الجميع يدرك سبب تسميتنا باليهود. فنحن ندعى يهوداً لأننا من يهودا. فقد كانت موطن أجدادنا. وهناك أقيمت مظلانا المقدسة. وفيها عاش ملوكنا وأنبيأؤنا. وهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من تراثنا وهويتنا، أمة وعقيدة. ولدينا نحن، الشعب اليهودي، حقوق أخلاقية وقانونية وتاريخية في هذه الأرض.

وعلى الرغم من أن الأرض يشار إليها هنا باستمرار بالأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنها لم تكن قط أرضاً ذات سيادة لأي كيان فلسطيني. إنها أراضٍ متنازع عليها، ولا يمكن للشعب اليهودي أن يكون محتلاً لوطننا - أرضنا. وهل يعلم المجلس أن المجتمعات المحلية الإسرائيلية تشغل أقل من 2 في المائة من مساحة المنطقة بأكملها؟ غير أن هناك مئات الآلاف من الإسرائيليين الذين يعيشون في تلك المجتمعات. وبقدر ما قد يبدو الأمر صادمًا للبعض، فإن الإسرائيليين الذين يعيشون في يهودا والسامرة هم بشر أيضاً ويستحقون أيضاً تلبية احتياجاتهم الأساسية من قبيل إنشاء البنية التحتية والإسكان. ولن يتوقف البناء هناك. وسأضيف أيضاً أن عمليات البناء في المجتمعات القائمة لا تمنع بالتأكيد اتخاذ الخطوة الأولى الحقيقية نحو تحقيق السلام، وهي الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وعندما يخطئ المجتمع الدولي في لوم إسرائيل بينما يتجاهل السبب الجذري للنزاع، فإنني دائماً ما أطرح على نفسي السؤال ذاته - ما الذي يتوقع بصدق أن تفعله إسرائيل صباح الغد؟ هل يُنتظر منا أن نستسلم ببساطة لجميع المطالب الفلسطينية ونحول تلال يهودا والسامرة إلى منصات لإطلاق صواريخ الإرهاب على المدن الإسرائيلية، تماماً كما هو الحال في غزة؟ هل هذا ما يُنتظر من إسرائيل أن تفعله صباح الغد؟ ولم يأت ذلك السيناريو من وحي الخيال. فبالأمس تحديداً، أطلق صاروخان من جنين باتجاه إسرائيل. ويحكم غزة اليوم منظمة

المشكلة يتم تجاهلها باستمرار. كيف يمكن للمجلس أن ينوي منع العنف ما لم تتم إدانة أو معالجة حتى الممارسة المريضة المتمثلة في مكافأة الإرهابيين؟ في كل جلسة من هذه الجلسات يكون التركيز منحرفاً تماماً. فبدلاً من الإقرار بحقيقة أن كراهية وتحريض الفلسطينيين يؤججان تصعيد العنف، يفضل معظم أعضاء المجلس إلقاء اللوم على إسرائيل. التصعيد ليس ناجماً عن أعمال نادرة الحدوث يقوم بها بعض المتطرفين الإسرائيليين البغيضين الذين سيُقدمون إلى العدالة. ومن المؤكد أنه ليس ناجماً عن إصدار تصاريح بناء في مجتمعات محلية قائمة بالفعل. ليس هذا ما يدفع المراهقين الفلسطينيين إلى حمل البنادق والسكاكين واستخدامها ضد الإسرائيليين. العنف ببساطة ناجم عن الغسل السام لأدمغة الفلسطينيين الذين يراهم وينظمهم قادتهم، سواء كانوا السلطة الفلسطينية أو حماس والجهاد الإسلامي، وهما مصنفتان على أنهما منظماتان إرهابيتان.

إن الهجمات الإرهابية الفلسطينية لا هوادة فيها، بغض النظر عن حكومات إسرائيل المختلفة. فسواء كانت يمينية أو يسارية أو وسطية، فذلك لا يفرق مع الفلسطينيين. وبغض النظر عن من هو رئيس الوزراء أو من هو في مجلس الوزراء، فإن التحريض الفلسطيني مستمر، ونتيجة لذلك يستمر الإرهاب الفلسطيني. لقد عرض رؤساء الوزراء الإسرائيليين مرارا وتكرارا على الفلسطينيين إقامة دولة لهم. وعرضوا عليهم إجراء مفاوضات، ورفض الفلسطينيون مرارا وتكرارا أي خطة سلام. ولا يوجد دليل أوضح من ذلك على أن الهدف الحقيقي للقيادة الفلسطينية ليس إقامة دولة فلسطينية بل تدمير الدولة اليهودية. طالما يتم تجاهل هذه الحقيقة وطالما يُعقد أي نوع من المقارنة بين تحييد الإرهابيين الفلسطينيين الذين يشكلون تهديدات وشيكة ويهاجمون ضحايا إسرائيليين أبرياء للإرهاب فإن المجلس يروج لأيديولوجية الفلسطينيين الدموية. هذا علاوة على أن مفهوم دورة العنف في حد ذاته باطل تماماً. فلا يوجد شيء اسمه دورة العنف. وما يحدثه إرهابيون يقتلون الإسرائيليين جراء التحريض الفلسطيني المسموم، وإسرائيل تتخذ إجراءات للدفاع عن نفسها. فلا دورة في ذلك.

الشرق الأوسط - وهم الحوثيون في اليمن والجماعات الإرهابية في العراق وحزب الله في لبنان وسورية وحماة وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني في غزة، والقائمة تطول. ونتيجة لقيام إيران بتحويل مئات الملايين من الدولارات لتلك الجماعات وإمدادها بشحنات الأسلحة وتبادلها للخبرات معها في مجال تصنيع الأسلحة وأكثر من ذلك، أصبحت تلك الجماعات الإرهابية جيوشا إرهابية الآن. فنفوذها يتسع وأسلحتها تتطور وجراتها تزداد يوما بعد يوم. وفي الأسابيع الأخيرة، أقام حزب الله، في تحد تام لقرارات المجلس، مواقع متقدمة على الأراضي الخاضعة لسيادة إسرائيل. ويفضل إيران، أصبحنا أقرب من أي وقت مضى من وقوع تصعيد خطير على حدودنا الشمالية، وسيترتب عن ذلك عواقب بعيدة المدى ومدمرة.

بيد أن التهديد الإيراني ليس تهديدا إقليميا فحسب. فنظام آية الله، بدءا بما يشنه من هجمات إلكترونية في ألبانيا وتعرضه للتجارة البحرية للخطر وصولا إلى ما يرسله من إمدادات من الطائرات الهجومية المسيرة المستخدمة ضد المدنيين الأوكرانيين، هو سبب زعزعة الاستقرار على نطاق العالم. فماذا يجب أن يحدث أكثر من ذلك لكي يفهم المجلس الأمر؟ لقد أحبط في نهاية هذا الأسبوع فقط هجوم إرهابي إيراني كان يستهدف اليهود والإسرائيليين في قبرص. إن نظام آية الله يصدر الإرهاب إلى جميع أركان الأرض دون عقاب. وذلك هو الإفلات الحقيقي من العقاب. فلنتخيل كيف سيبدو جهازهم الإرهابي عندما يكون محميا بمظلة نووية. ولنتخيل، إذا رفض المجلس اتخاذ إجراء اليوم، كيف سيكون الرد حالما تمتلك إيران القنبلة.

إن المجتمع الدولي ككل والمجلس بصفة خاصة يتحملان مسؤولية التصدي للتهديدات الحقيقية. بيد أن هذه الجلسات تتجاهل ما هو مهم حقا بدلا من التركيز على الأسباب الجذرية للتهديدات الأمنية الأكثر إلحاحا. ولا يجب، بل لا يمكن، لذلك أن يستمر. وإذا كان المجلس عازما على إيجاد سبيل لتحقيق المصالحة بين إسرائيل والفلسطينيين، فقد حان الوقت لإدانة تحريض السلطة الفلسطينية على الإرهاب وتمويلها له إدانة شديدة. وإذا كان المجلس يهدف إلى الوفاء بولايته حقا، فعليه أن يواجه أكثر التهديدات إلحاحا للأمن العالمي،

إرهابية جهادية مصممة بشدة على تدمير إسرائيل بالكامل. وكلنا نعرف ما سيحدث ليهودا والسامرة، اللتين يسميهما الأعضاء الضفة الغربية، إذا أُجريت الانتخابات الفلسطينية غدا أو إذا انسحبت إسرائيل لا قدر الله من الأراضي انسحابا كليا. ستتصير حركة حماس وغيرها من الجماعات المصنفة إرهابية وتفرض سيطرتها ثم تلقي بمسؤولي السلطة الفلسطينية من فوق أسطح المنازل، تماما كما فعلت في غزة.

إن الرئيس عباس، الذي يقضي سنته التاسعة عشرة في منصبه الذي تبلغ مدة ولايته أربع سنوات، لا يمثل الشعب الفلسطيني اليوم - ولا الفلسطينيين في غزة بكل تأكيد، ولا حتى الفلسطينيين في يهودا والسامرة. ومرة أخرى، أتساءل ما الذي يُتوقع من إسرائيل أن تفعله إلى حين أن يقود الفلسطينيين قائد مستعد للجلوس على طاولة المفاوضات؟ هل ينبغي أن نحرم مواطنينا من الاحتياجات الإنسانية الأساسية؟ فحتى الآن، ترفض السلطة الفلسطينية اتخاذ أي إجراء ضد الترسخ المتزايد للنزعة الجهادية في مدنها والتوسع في إقامة البنى التحتية الإرهابية تحت مرأى ومسمع منها مباشرة. ولن تقف إسرائيل مكتوفة الأيدي بينما تنمو حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وغيرها من الجماعات الإرهابية الجديدة، مثل عرين الأسد، في جنين أو نابلس أو أريحا. وإذا لم تتخذ السلطة الفلسطينية إجراءات ضدها، فإن إسرائيل ستقع. ومرة أخرى، نهدر هذه المناقشة في تجاهل العقبة الحقيقية أمام إيجاد مستقبل أكثر إشراقا في الشرق الأوسط، ولا نركز سوى على أكاذيب الفلسطينيين وما تروجه من دعاية معادية لإسرائيل. وهو أمر مخز.

ومن المؤسف أن هذه الجلسات تميل إلى تجاهل التهديدات الحقيقية التي تحق بمنطقة الشرق الأوسط. والأمر لا يتوقف عند تجاهل التحريض الفلسطيني. فالشرق الأوسط يندفع نحو أقصر الطرق المؤدية للنزاع وسفك الدماء على مستوى المنطقة. ومع ذلك، يغفل المجلس باستمرار عن ذكر المشكلة الواضحة التي نقادى مناقشتها المتمثلة في الخطر الشيعي النووي الحاضر في القاعة. واليوم، يهول نظام آية الله، الدولة الأولى الراعية للإرهاب في العالم، نحو امتلاك الأسلحة النووية. وتمول وتسليح وكلاءها الإرهابيين في جميع أنحاء

في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن وعلى بيانه القوي. لقد كان السيد زغبى صديقا حميما لي لسنوات عديدة. ويسعدني أن أراه في جلستنا وأن أراه يتشاطر مع المجلس آرائه وأفكاره.

على مدى سنوات، ما فتئنا نحذر مما يتكشف أمام أعيننا، من تكلفة إفلات إسرائيل من العقاب فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني والسلام. وتصل هذه الحكومة الإسرائيلية إلى الخاتمة النهائية بخطة يجري إعدادها منذ عقود، أي دولة للمستوطنين بدلا من الدولة الفلسطينية.

لقد كان لدى إسرائيل على الدوام مخططات استيطانية استعمارية، لكن المستوطنين أنفسهم الآن يسيطرون على إسرائيل والمخططات. ويعتقد المستوطنون أن هذه هي فرصتهم للانتهاء من الأمر. إنهم ينظرون حولهم، ويسمعون الكثير من الضوضاء، لكنهم لا يرون أي مقاومة حقيقية باستثناء تلك التي يصعدها الفلسطينيون أنفسهم من خلال قدرتهم على المجابهة وصمودهم في الحفاظ على أرض أجدادهم.

ويعلم المستوطنون أن أعمالهم مدانة في جميع أنحاء العالم، وقد ثبت ذلك مرة أخرى اليوم، وأن صورتهم مشوهة، ولكن ما داموا قادرين على تشريد الفلسطينيين ونقل المزيد من المستوطنين، فإنهم سيستمرون. والإرادة الوحيدة التي تواجههم هي إرادة الشعب الفلسطيني. لكن لديهم ميزة عسكرية ومالية وسياسية. ومن يهتم بالأساس الأخلاقي والقانون الدولي إذا لم يتم استخدام الموارد لدعهم؟

وتحت تصرف المستوطنين جميع موارد الدولة الإسرائيلية. لذلك يواصلون بذل كل ما في وسعهم للاستيلاء على الأرض، إنهم يسرقون ويهربون ويدمرون ويحرقون ويقتلون. ولم يستطع رؤساء الأجهزة العسكرية الإسرائيلية أنفسهم إلا أن يتحدثوا عن إرهاب المستوطنين. ولكن من الذي سيطر عليه؟

وقد أدان المجلس هذا الإرهاب، كما ينبغي. ولكن ماذا يفعل المرء عادة في مواجهة الإرهاب؟ يجب عليه أن يعتقل ويحاكم. فهل سيتم ذلك؟ وأن يجمد الحسابات ويستنزف الوسائل المالية. فهل سيتم ذلك؟ وأن يمنع الإرهابيين من السفر. فهل سيتم ذلك؟ وعليه أن يحاسب

وهي إيران ووكلائها الخطرون. ويرجى التوقف عن تجاهل ما هو مهم حقا والبدء في اتخاذ إجراءات حيثما يمكن أن تحدث فرقا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن اعتذاري عن عدم اتباع الترتيب المحدد للمتكلمين بسبب أخطاء فنية في الملاحظات اليوم. ولا يشكّل ذلك سابقة لجلسات المجلس في المستقبل.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أقبل اعتذاركم، سيدتي الرئيسة.

لن أعطي أهمية للوالب المعتاد من الأكاذيب والتحريفات التي يتعارض تماما مع القانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وأرد عليه.

ويجب أن نرفض ذلك السلوك. وبالنسبة للذين يكررون ذلك، واستنادا إلى لغة جسد الممثل، يكررون تعبيرهم عن الغضب والاستياء، فإن الاعتقاد بأن استمرار ذلك السلوك سيغير مواقف أعضاء المجلس والمجتمع الدولي ممارسة عبثية. بيد أن أعداء السلام الفاشيين العنيدون لن يتعلموا من حقيقة أن المجلس لا يستجيب بأي طريقة إيجابية لهذه المحاولة الفاشلة بشأن الجلسات التي نعقدتها كثيرا. لكنهم يواصلون التصرف بهذه الطريقة. ولهذا السبب لن أحترم تلك التأكيدات، وأعتقد أن المثال غني عن البيان. وهذه هي أنواع صانعي السلام الذين يُدعى المجلس إلى العمل معهم، إنهم مليئون بالكراهية ورفض الآخر ورفض أي فكرة للسلام، ويتهمون الضحايا بأنهم المعتدون. وهذا هو مسرح العبث. هؤلاء ليسوا صانعي السلام الذين نمد أيدينا إليهم.

واسمحوا لي الآن أن أعود إلى نص بياني.

وأود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأن أهنئ دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على توليكم رئاسة المجلس، وعلى جهودكم لحشد المجلس لمعالجة الحالة في فلسطين، ولا سيما احتلال أرضنا واستعمارها انتهاكا للقانون الدولي وقرارات المجلس. وأشكر السيد تور وينسلاند على إحاطته، وأشكر السيد جيمس زغبى على وجوده معنا

وجود دولي مؤقت لحماية شعبنا من أولئك الذين يفترض أن يحموننا وفقا للقانون الدولي الإنساني. وعندما يقتلنا أولئك الذين من المفترض أن يحموننا، ماذا يفترض بنا أن نفعل؟ نأتي إلى مجلس الأمن، ويتخذ قرارا. لماذا لا ينفذه المجلس بعد ذلك من أجل توفير الحماية لنا حتى نهاية الاحتلال، عندما نحصل على الاستقلال والحرية في وطننا.

وقد سعينا إلى المساءلة. ألا يعترف الجميع هنا بأنها أفضل طريقة لمنع تكرار الجرائم؟ أليس من حق الضحايا الفلسطينيين الحصول على العدالة؟ هل هم أقل إنسانية أم أقل قيمة؟ هل حياتهم أقل أهمية؟

إننا لم ندخر وسعا في الضغط من أجل تشكيل لجان تحقيق، ومحاولة تفعيل الولاية القضائية العالمية والانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية. فهل يمكن أن تكون المحكمة الجنائية الدولية هي المؤسسة الوحيدة التي لا تدري بالجرائم الجارية وبالمرميين الذين يرتكبونها، في الوقت الذي يعترف فيه هؤلاء الجناة بجرائمهم كل يوم ويرتكبونها في وضح النهار ويشرعون لها ويعتمدون ميزانيات لارتكابها ويحددونها في المبادئ التوجيهية والخطط الحكومية ويتفاخرون بها؟

لماذا يجب تحقيق المساءلة فورا للبعض ويمكن عرقلتها إلى الأبد بالنسبة للآخرين، من أمثالنا؟ إن عدم إدراج إسرائيل، بالنظر إلى أعمال قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين ضد الأطفال الفلسطينيين، يمنحهم رخصة لمواصلة قتل أطفالنا وتشويههم، الأمر الذي كان ينبغي أن يؤدي إلى إدراج البلد في التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363)، غير أن الأمين العام اختار ألا يدرج إسرائيل في ذلك التقرير.

وقد قيل لنا أن نتلى بالصبر وأن هذه عمليات معقدة وأنها تستغرق وقتا وأن هناك مراحل وأن المخالفين بحاجة إلى أن يمنحوا كل فرصة قبل إدراجهم، كحافز لتصحيح المسار. ثم رأينا مواقف أخرى كانت فيها الأمور أبسط بكثير وحدثت بشكل أسرع بكثير - حيث انطبق منطق مختلف. لقد وقع شعبنا مرة أخرى ضحية لهذه المعايير المزدوجة. وبالمناسبة، هناك ضحية أخرى: مصداقية وسلطة القائمة وهذا النظام الدولي القائم على القانون.

أولئك الذين يزودون الإرهابيين بالوسائل لارتكاب هجماتهم. فهل سيتم ذلك؟

لقد بسطت الحكومة الإسرائيلية عملية الموافقة على المستوطنات وأعطت المفاتيح لسموتريتش حتى يتمكن ننتياهو من التظاهر بأنه رهينة أكثر العناصر تطرفا في حكومته، في حين أن خطابه وسياساته هي التي أوصلتهم إلى السلطة في المقام الأول.

ووافقت إسرائيل على أكثر من 5 000 وحدة استيطانية بالأمس فقط. وأعتقد أنه حتى الحكومة الإسرائيلية مذهولة من مدى قدرتها على الإفلات من العقاب، وبالتالي، فإنها تواصل تجاوز كل خط أحمر، كل يوم.

ماذا سيفعل زملائي هنا اليوم لو كانوا فلسطينيين، ولو كانت حياتهم مبنية على الحصار والجدران، وإذا كان كل يوم يمكن أن يكون آخر يوم لهم، يقتلون في الشارع أو في منازلهم، وإذا استطاع المستوطنون أو الجنود أن يهاجموا منازلهم ويؤذوا أطفالهم، وإذا حرموا من أرضهم وحرمتهم، وإذا كانت كرامتهم الإنسانية تتعرض للاعتداء اليومي؟ ماذا سيفعلون إذا واجهوا هذا الوضع يوميا؟

لقد طلبنا الحماية، الحماية التي يستحقها شعبنا، الحماية التي يحق لهم التمتع بها. فهل الحماية في الطريق؟ لقد اتخذ المجلس قرارات، وأعد الأمين العام تقارير. وهل هناك أي فكرة ملموسة يجري العمل عليها من شأنها أن توفر مستوى معيناً من الحماية لشعبنا وأطفالنا؟ أي شيء؟

وكثيرا ما أكرر ما قلته بإخبار المجلس بأنه اتخذ القرار 904 (1994) عندما وقعت مذبحه الحرم الإبراهيمي في عام 1994. لماذا لا ينفذ المجلس ذلك القرار وجميع القرارات الأخرى؟ ومن الذي يمنع المجلس من القيام بذلك؟ وينص القرار 904 (1994) على أنه ينبغي نزع سلاح المستوطنين، وعدم إعطائهم المزيد من الأسلحة، وبالتأكيد عدم السماح لهم ببناء ميليشيات جديدة قوامها 25 000 مستوطن لتشكيل قوة أخرى تهاجم شعبنا. وينص ذلك القرار أيضا على

أرضنا وتهديد حياة شعبنا؟ كيف لا يستطيع العالم بأسره الوقوف في وجه المستوطنين ورعاتهم؟

إنني أفهم الحقائق السياسية والجيوسياسية والدبلوماسية. فتلك هي وظيفتي. تلك هي مهمة جميع الدبلوماسيين وجميع الأشخاص الجالسين على هذه الطاولة. لقد أمضيت حياتي في سبر غور هذه الحقائق، ومع ذلك فإن كل شيء عن هذا الموقف يبدو خاطئاً. فينبغي للواقعية السياسية أن تملّي العمل لا التقاعس. لقد استثمر العالم الكثير في السلام ولكنه لم يتخذ أبداً القرارات اللازمة لحماية استثماراته من الاستعمار الذي حرّمنا وحرم العالم من فوائد هذا الاستثمار.

هل هناك أي شيء يمكن أن تفعله هذه الحكومة الإسرائيلية أو المستوطنون الإسرائيليون يمكن أن يغيّر المعادلة ويحقق المساواة؟ هل يريد أعضاء المجلس من الحكومة أو المستوطنين أن يفعلوا المزيد قبل أن يستيقظوا وأن يفعلوا شيئاً بناءً على ما يؤمنون به وما قرروه؟ هل يريد أعضاء المجلس أن يروا آلاف النساء والأطفال الفلسطينيين - المدنيين - يذبحون على أيدي المستوطنين الإرهابيين تحت حماية السلطات الإسرائيلية قبل أن يستيقظوا؟ أليس من مسؤولية المجلس منع وقوع هذه المذابح قبل وقوعها؟ متى سيستيقظ أعضاء المجلس؟ تراهن الحكومة الإسرائيلية والمستوطنون على أنه لا يوجد شيء يمكنهم القيام به يغيّر المعادلة ويؤدي إلى المساواة. إنهم يراهنون على أن أعضاء المجلس سيواصلون التقاعس. وإذا كانوا على صواب - ولم يثبت بعد خطأهم - إذا كانوا محقين، فإله يعيننا جميعاً، لأن ما رأيناه ليس خاتمة المطاف؛ ما سنراه سيكون أسوأ.

وبالنسبة لجنوب الكرة الأرضية، بالنسبة للعديد من الشعوب في جميع أنحاء العالم، فإن فلسطين مؤشر على صحة النظام الدولي القائم على القانون أو علقته. لأكرر: فلسطين هي مؤشر على صحة النظام الدولي القائم على القانون أو علقته. إنهم يرون في مصيرنا دليلاً على الكيل بمكيالين والظلم، وعلى حقيقة أن هذا النظام مصمم للعمل من أجل البعض وليس من أجل الآخرين. إنه يخلق مظالم أبعد من فلسطين. إنه يرسخ عدم الثقة وسوء الفهم.

فما هي الرسالة التي تبعث إلى الشعب الفلسطيني؟ أرجو من أعضاء المجلس أن يفكروا ملياً في الرسالة التي توجه إلى الشعب الفلسطيني؟ فلا أحد يربح إذا ساد اليأس. لأكرر: لا أحد يربح إذا ساد اليأس. فاليأس لن يقود إلى الاستسلام. إنه سيقود إلى المزيد من الغضب. ويواجه الشعب الفلسطيني تهديداً وجودياً، وكل يوم يزداد اقتناعاً بأنه لا توجد مساعدة في الطريق. وأطلب من مجلس الأمن الجبار والمجتمع الدولي الجبار أن يظهر لهما أن المساعدة في الطريق. وحول هذه الطاولة لدينا إخوة وأخوات وأصدقاء وحلفاء. لدينا أشخاص يؤمنون بما نؤمن به. إنهم يؤمنون بسيادة القانون الدولي. ويؤمنون بقدسية الحياة. ويؤمنون بالسلام العادل، لا الحروب الظالمة. وقد اختبر البعض بشكل مباشر شرور الاستعمار. لقد ناضلوا جميعاً من أجل استقلالهم. ويرى الكثيرون أن فترة ولايتهم في مجلس الأمن يجب أن تكون للحفاظ على النظام الدولي القائم على القانون وتوطيده. وجميعهم يؤيدون الحل القائم على وجود دولتين، على أساس حدود عام 1967؛ وكلهم يؤيدون فلسطين مستقلة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل. وكلهم يدينون المستوطنات. وكلهم يدينون العنف والإرهاب ضد المدنيين الأبرياء.

فكيف يكون ما يحدث في فلسطين ممكناً؟ إذا كنا جميعاً ندافع عن هذه المبادئ السامية ونحترمها، فلماذا يحدث في فلسطين ما يحدث فيها؟ كيف لذلك أن يحدث كل تلك الفترة الطويلة؟ لقد مرت 75 سنة على النكبة. إن ما حدث لنا هو النكبة. إننا ممتنون للمجتمع الدولي لأنه اعترف هذا العام بالنكبة ودعا إلى إحياء ذكرها على أعلى مستوى في الجمعية العامة (قرار الجمعية العامة 23/77). لقد تم إحياء الذكرى والاعتراف بنكبة الشعب الفلسطيني، وكانت تلك خطوة عملاقة في اتجاه التسوية.

كيف لا يستطيع العالم بأسره الوقوف في وجه المستوطنين ورعاتهم؟ وإذا كان كل عضو من أعضاء المجلس يقول إن المستوطنات غير قانونية وإنها ينبغي أن تتوقف - وكل عضو في المجلس يفعل ذلك - فلماذا لا ننجح في وقف استمرار هذا السلوك الشرير - سرقة

وينبغي لنا أن نقف جنبا إلى جنب معا وأن نجد سبلا لتوفير الحماية والسعي إلى المساءلة وتحقيق العدالة، حتى تسود الحرية والسلام. هل هناك أي مكان تجري فيه هذه المناقشات؟

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

إن المخاطر أكبر من أن تزول باقتراحات الاجتماعات والإعلان والإدانة. إننا نكرر أنفسنا كثيرا. وهذه ضرورية كمقدمة للعمل، وليس كبديل له. إننا على استعداد للقيام بدورنا كفلسطينيين لأطول فترة

ممكنة إنسانيا. لكن الوقت ينفد. وبغض النظر عن مدى صعوبة اتخاذ القرارات اللازمة الآن، فإن عواقب عدم اتخاذها أكبر بلا حدود.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/50.